



ثم في هذا اللفظ اقوال ثلثة اسم المصدر و مصدر وعلمه ولكل وجهه هو سببها **اما الاول**  
 فظانهم لما وجدوه بمعنى التسليم التعدي الذي هو التزنية والتبري عن السور و سجان مصدر الجرد  
**اما الثاني** فظانهم لما وجدوه بمعنى التسليم بمعنى التزنية ولذا قال سبويه تحت اسم سبج و سجانا فالصدر  
 التسليم و سجان اسم يقوم مقام المصدر وقال الرازي في تفسيره اما سجان فاسم للتسليم يقال سجت  
 السبج سجانا فالسبج هو المصدر و سجان اسم للتسليم و اما السبج سجان اسم للتسليم الذي صدر  
 عن السبج لا اللفظ للتسليم و حتى به الرضى ايضا قالابانه اما سجت بمعنى نزهه بمعنى جعله سالما على النقا  
 فلم يشق من سجان اسد انتهى و بالجله ثبت من هذه الاقوال ان سجت بالتشديد ليس مشتقا من السجان  
 الذي هو بمعنى مصدره اعني التسليم بمعنى التزنية ولا اعني باسم المصدر الا لا يكون ماخذ المشتقات  
 لكن يتجدد بمعنى فان قلت لما اشتد المصدر واسمه معنى وحكما في كون كل منهما مفعولا مطلقا قل  
 يعلم ان التسليم ماخذ المشتقات و دون السجان لم لا يجوز ان يكون الامر بالعكس و كلاهما ماخذين  
 قلت لهذا الفرق اصل و هو ان يوزون لتفصيل مثلا لما كان كليا اى يتعمل من جميع المواد حكوا بان  
 ما كان على هذا الوزن هو الماخذ بخلاف السجان فانه يتعمل من بعض مواد الفعل بالتشديد و من بعض  
 يتعمل من الجرد ايضا فالأحرى ان يكون المشتق منه يتعمل من جميع المواد و يكون مختصا بابه فافهم  
 ولا يخفى عليك انه لا يلزم اسميته الا بمعنى التزنية لا مطلقا و **اما الثاني** فلانه حدث جري  
 على فعل اشتق منه بنا على انه سجت لفعل ثلاثى بمعنى سجت بالتشديد كما فى القاموس سجت كمن سجانا  
 و سجت سجانا قال سجان اسد و يؤيده ما فى الثعالب معنى سجان اسد سجت اسديا اى التزنية و تبريها  
 و هو فى الاصل مصدر سجت كعقر عقرنا انتهى و لا ريب فى انه هما المكن اكل على الاصل فهو مثل موقية  
 قال الفاضل اللاهورى فى حاشيته على شرج المواقف لا يجوز ان يكون سجانا من سجت بمعنى  
 قال سجان اسد و الا يلزم الدور اقول انما يلزم الدور لو اخذ سجان اسد الذى هو قوله قال

اشد

فذلك سجان المد ايضا بهذا المعنى ونحن لا نسلم بل بمعنى التثنية وانما استحالته في ارادة هذا المعنى وبنى  
بعض الشرح بهذا الكتاب يجوز ان يكون مصدر سجع في الارض والماء اذ ذهب فيها اي  
سج المد سجانا في سجع الصفات الجملانية والجمالية فكان اليا في عز شانه قطع سجر كمال الاصل علم  
الكاملين الى الكفاة ويقرب منه ما قال الفاضل الملا بوري في الحاشية الموافقة يجوز ان يكون مصدر  
سج في الارض والماء اذ ذهب فيها وبعدي البعد من السور ابعادا ومن ادراك العقول  
واحاطة ومن هنا ثبت لدينا ان السجان في كلام المصنف مثل ان يكون مصدر امضا فالى  
الفاعل بهذا التاويل نعم لا ثبت مصدرية حين اضافة الى المفعول كما لا يخفى ومن الناس من جوزه  
كونه مصدر امضا فالى الفاعل بمعنى ربى برارة وتزرة تزا وفيه انه لم يثبت بهذا المعنى اى التزه  
من اللغة بل معنى التزيرة ومن ادعى فعلية البيان وانقله بعض انبار الوقت فعلى تقدير صحة التاويل  
للاستناد مما لم يثبت من ارباب اللغة والثقاة في هذا الفن واذا ليس فليس ثم اعلم ان الاضافة  
الى الفاعل لا تخص بالمصدرية بل تنافى على تقدير كونه اسم المصدر ايضا بان يكون المفعول محذوفا  
ولم يثبت انه نفسه وذاته كما يتقارر من بعض الشرح للتجارية محصلة انه يجوز ان يكون مضافا الى  
الفاعل اى به نفسه فاذا انستقام بالافاد بجم العلوم حذف الفعل واقسم المفعول المطلق  
مقامه واصيف الى الفاعل والمفعول انفع ما يؤتم به انه لا يصح الاضافة الى الفاعل  
ولا يذهب عليك انه لا يلزم مصدرية الا فيما لا يكون بمعنى التثنية لا مطلقا واما  
العباب لا ينافيه اذ قوله بوفى الاصل مصدر سجع يشير الى ان الان صار لهم السجع واما الاستدلال  
على مصدرية بمعنى التثنية يقول صاحب القاموس سجانا سجع تزيلا من الصناعات الولد معرفة  
ونصب على المصدر وكذا يقول الجوهري سجان المد معناه التثنية من نصب على المصدر ضعيف لان  
معنى قولهم نصب على المصدرية منصوب على المفعولية بكونه مفعولا مطلقا وكما ان المصدر يقع  
مفعولا

استدلالا بالمراد

فتقول مطلقا كذلك اسم المصدر ايضا يقع مفعولا مطلقا اما ترى ان الحركة اسم المتحرك وفتح مفعولا  
 بطلافا عن فعل مع انه كثيرا ما يطلق المصدر على اسم المصدر عند ارباب اللغات  
 استدلال بقول الفاضل البيضاوي في تفسير قوله سبحانه سبحانه لا علم لهذا سبحانه بمصدر كعطران فزيدانه  
 محتمل ان يكون بمعنى الذم لا بالاباء كما هو المراد باسم المصدر تظديقا بينه وبين قول سيبويه المذكور  
 سابقا وبين قوله الاخر ايضا في تفسير قوله سبحانه الذي ابرى حيث قال سبحانه اسم للتبديع بالتثنية  
 واما في التفسير النياورى من ان معنى سبحانه سبحانه اي تنزيها وهو مصدر غير متصرف لعله  
 من اطلاق المصدر على اسم مع ان كونه مصدر الالهي مع عدم الانصراف اذ هو انما صح اذا كان علما  
 وكيف يكون مصدر المجرد بمعنى التبديع مع انه ليس منه اثر في كسب اللغة واللسان **اما الثالث**  
 فلا انه لا يلحقه التنوين ولا يحجر في غير حالة الاضافة ودخول اللام كما في قول الاعشى في حوران علم علفه  
 وهو صحابي سبحة من علفه الفاخرة اى تعجبت تعجبا من شج ما فله علفه ولما لم يكن فيه تعجب  
 الالف والنون فاعية والعلمية في انوار التنزيل قد اجرى علماء التبديع وقال الفضل اللطيف في  
 حاشيته هو علم للتبديع بمعنى التثنية لا للتبديع مصدر معنى قال سبحانه السد وهذا على تقدير كونه تاما اما  
 يدل على العلمية **القطع** عن الاضافة لا مطلقا مع ان فيه نظرا اخر لا بان الاضافة ثانيا في العلمية  
 ان ثانيا في اختصاص علم الشخص وعلم الجنس وسبحان علم جنس ومن هنا بطل قول من قال حيث  
 لا يكون علما جزاء اللهم الا ان يراد بعلمية الشخصية لكنه تخلف ولان الاضافة انما هي بعد التثنية كما في اجماع  
 بل بان سقوط التنوين عنه للاضافة اللازمة له في الصرح لا يكاد يستعمل الا مضافا وعدم كحق الجرح  
 للزوم النصب كما في لقد تقطع بكم لا لعدم الانصراف فالعلمية ممنوعة اذ انما هي للضرورة **الضرورة**  
 ولم يثبت بعد لا يقال هذا التوجيه جاريا اذ كان مضافا وليس جاريا في شعر الاعشى المستدل بهم  
 سبحانه فيه مطلق عن الاضافة لانا نقول محتمل ان يكون بان في قول الاعشى ضد اولى



علقمة ومن مزيدة أو مضافا إلى بعد المقدرو التقدير سبحانه العدم كما في بعض الشرع <sup>التي هي من كلامه</sup>  
 قول الأعشى مجيى التعجب هو لازم فلا يصح الإضافة إلى علقمة المفعول <sup>التي هي من كلامه</sup> إلا إلى العدم المقدرا وهو ما إن يكون  
 فاعلا فيستلزم أن يكون المستعجب هو باطل أو مفعولا فيلزم أن يكون اللازم مستعدا ومستلزا للفعل  
 لما أقول إن السجع في التعجب كان في الأصل بمعنى التزنية والتعجب عما نشأ في بعض الاستعمالات فهو  
 مستعد به المعنى أيضا قال الفاضل الجلبى في حواشيه على شرح النخبة يستعمل سجان عند التعجب يقال سجان  
 من كذا السرفية إن التزنية يبلغ يستلزم التعجب من بعد ما تزه عنه من التزنية فكما أنه قيل ما بعده من سجان  
 وفي الكشف الأصل في ذلك أن سجع السد عند روية تعجب من منايه يستلزم تعجب ثم كثر حتى استعمل  
 في كل تعجب منه وهكذا في تفسير الرازي والبيضاوي ورويه أوداج العلامة الزمخشري في الأساس  
 قول الأعشى في الجار حيث قال ومن الجاز كذا وكذا وسجان من فلان أي تعجب منه قال الأعشى أو  
 ولأما أن قاعدة حذف المضاف المقتضى التنوين عوضا عنه كما في حينئذ والإضافة الأخرى <sup>التي هي من كلامه</sup>  
 يتم ثم عدى إلى البناء على الضم كما في قبل والكل هنا متصف لأنه يمكن الاعتدال عنه بأنه باق على المضاف  
 على حاله رعاية لا غلب <sup>التي هي من كلامه</sup> وهو لا يهيى <sup>التي هي من كلامه</sup> التجريد عن التنوين كما في قوله على قراة النصيب في العقد  
 جيل بين العبر والنزوان <sup>التي هي من كلامه</sup> كذا راسكان هذا الاعتدال كما صدر من بعض أن الوقت الزمان كان به <sup>التي هي من كلامه</sup>  
 لقرآن <sup>التي هي من كلامه</sup> الخاضع عن العيان ولأما أن كلمة من لا تكون زائدة في الإثبات فاحتمال الإضافة إلى  
 علقمة محتمل لا نأفول هذا مذنب البصريين وأما الكوفيين والآخرين فيجوزونه ويستندون بقولهم  
 فذلك من مطرو وغيره وهم أقوى رواية أشعارا من البصريين كما في الاقتراح للسيوطي وقد يقال  
 لا بطل هذا الرأي إن سقوط التنوين عنه ضرورة شعرية لا لعدم الإضراب من العجائب <sup>التي هي من كلامه</sup>  
 بعض أئمة الوقت والبيان أن أهل العربية قاطبة أضوا على منع المنع لأجل الضرورة الشعرية  
 أذهى إنما تعبني صرف المشتق دون العكس انتهى أقول إن هو الألف مبین وليس هذا إلا  
 القادر

مجلس

أفكارنا على اثنين المصيرين فان صرفنا لا نصرف امتناع صرف المنصرف كليهما من الضرورة  
الشعرية قال الزمخشري ضرورة الشعر عشر حلقا وصل قطع وتخفيف وتثديد مد وقصه  
واسكان وتشويك فتح صرف وصوف ثم تثديد وقال ابن مالك في التبيين يتبع صرف المنصرف  
اضطارا انتهى وفي الفيتة ولا اضطرازا تناسب صرف ذو النسخ والمصرف قد لا يصرف  
بل هذا الامر ليس بخفي على من اطلع على فاركسية السحدي حيث قال له اذا انيس الانسان طال لسانه  
كسوز مغلوب بصول علي الكلب فان السور منصرف قد سقط عنه القوين ضرورة شعرية البيت على  
البحر الطويل اعني به فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن ولما كان من غير بحر البهر القصبي لم يسطع  
اعرف الخامس من كن فعولن مفاعيلن واستعمله الشاعر ههنا محارفا فعولن ومفاعيلن فوزن المصحح  
الاول فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن الثاني فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن كما لا يخفى  
على من له دخل في هذا الفن قال بعض اساتذة الرقة شرفة الله تعالى لسقوط القوين عنه وجه صحيح  
آخر مخزن عن تلك التكلفات وهذا قال صاحب الصراح انما لم ينون لانه معرفة عندهم والمراد  
ما قال السيوطي كم من تكرة تستعمل معرفة اي حكمها كالمعارف انتهى بجاصله وباجملته على هذا الراي ليس بعلم  
حقيقة **اقول** كلام الصراح كما يحتمل بهذا المراد يجعل العلمية حقيقة ايضا وقيل لا يجدان يكون بينهما  
على مذنب بعض الكوفيين فانهم يجعلون الكلمة غير منصرفة بسبب واحد كمرادس في قول المتأخر  
يعوقان مرداس في مجمع كذا في الصحاح وشرح الباب في بيده ما في الصحاح بعد قول الاعشي المذكور  
انما لم ينون لانه معرفة وفيه شبهة الثابت ورد بالرواية الاخرى يعوقان جبري او يستخفوه وان  
لكوفيين ثمانية عتوث بالعلمية فقط لا باي سبب كان فاذا فرض سجاء لا يمنع عندهم ايضا ولو  
رض علمهم بن سبب واحد بل اجتمع السببان المؤثران العلم والالف من المزودتان هكذا وقع  
قبل والقائل فيما ذهب اليه الرجال لكنني **اقول** بان ارادة علماء تكون بهذه الاحتمالات الثلاثة



لكمال واعلم كل واحد صلواته اسد وتبريه على شبيهه عالمي الدلالة على الحق على وجه مختص كمال  
من علم ذلك انتهى بل قال اهل الكمال بالتبديع الفولي من غير الصلوات ايضا قال قائل منهم مرعاه شين  
بهر صباحي خواند ترا با اصطلاحى انه از كوش يقين بشيدانسان يسبيح نوازجاد وحيوان شك كن بطول  
وزاد بطور العقول المتوسطة لا يفهمه الا من له مذاق من كمال واسد علم بحقيقه كمال وسر الرجال  
ولكن هذا آخر المقال والحمد لله المفضل المتعال ثم فى ١٢ ٧٨

ذلك ما قرظه على تلك الرسالة الفاضلة العلامة البارع الكمال القهامة الاوىخ فرد  
ضحي اربانه اوحد بلعاج او ابيه عمدة العلماء الراخين المولوى اوحد الدين بجزى اتم فضله السا  
بسم اسد خير الاسما

سبحان الذي امرنى بعبد له ليل انال العالمين بما انعم عليه من انجرات نيلايه وبعد فقد قفنت  
على هذا الكراس البديع وانعت كالتظرفيا اودع فيه من شاتاة التقريرية حسن التصريح فوجدت فيه خلقت  
عنه الفاترة ورايت لم يخطئ في قلوب الكابر والاصاغه فلم فيه من قول دقيق ومعنى لطيف اسمى من  
الرحمن وسدوره ممن ناثر على صفحات الطروس هذه اللآلى واطلع من مطالع الاطوار  
دارى بخلق نجوم الليالى فسبحان ما ابدع من معاون التحقيق وباحسن ما دلا وذاق السمتة من سماء  
المدقق وكيف لا وهو الذي سعد بعبده زهير النجوم وطلع بطولج مدبره شمس العلوم وانتفع السار  
بحسن هيانه احسن الانقطاع واجنى من باركاته انقيته ليس في طاقته من كل عظم فما موالا نخبة العدة  
والورى فانسان عين الزمان ونطقه وبحر فنون فاق كل مصنف فهل كرامة الفضل الكمال  
التقى فلا زال يعلو شأنه في علوة ويسمو الى اعلى تعالي وتقى

قال الاديب الكمال الاربيل الفاضل ذو المجد الاثيل والمفضل الخليل بجزى اتم فضله السا

الجليل وحيد العصر فريد الدهر الملقب بشار الدين احمد عظمه الله الاحد عشر على هذه الامانة  
 وبعد يقول العبد المسكين احمد الملقب بشار الدين ختم الله بالصدق واليقين وعوض البعثة  
 بالسعين وبذل البيرة خصيصه بالشرين يوم لا ينفع مال ولا بنون قد طاعت هذه الرسالة لاسماء  
 بخاتمة البيان في تحقيق السحان ونهاية البيان فيما ازدهت عليه الاطكان من قديم وحديث  
 فوجدتها حاوية بانحاء العجائب وحائزة باقواع العرايب آهبي من قلادة الحقيان في  
 خور الحور وكواكب النوان تعانیه اشهى للروح من نسيم السحر وآهبي من عقود الدرر في جياذ  
 النواهد ضامرة المختصر في كماله . . . . . ثانياً : قد كانت بعد موع اجواف العدم لم يصل  
 اليه احد من اولي الاحداث والتقديم وفي كل طرف جمع الطرائف التي ما يبلغ حد الانق  
 كل من امطى مطية التحقيق والتدقيق وكيف لا وهو من نتائج افكار الغواص في سمار العلوم والاشجار  
 في امار الفهم الكماح بين المعقول والمنقول احفاظ للفروع والاصول بقرره مطرب بحر عجيب  
 بيانه في البلاجل والاعتاف لسانه بلا للعلم والانصاف سلامة كلامه تفوق على العجوة والعبير  
 نفا اقواله انسى من لمعان الحسن تحت الحري عند كل عليم خبير البالغ من الكمالات اقتضاها والآخرة  
 من الكمالات اعلاها تضمين كماله بقوام كليات العلم لا تطوى وتيار تجار علومه باحانه الالفاظ والحروف  
 حوى رياض اخلافة كنهه لا تعد ولا تحصى وبياض علومه العلية لا تعد ولا يتقصى زين الكلمة واداء  
 ما اشتياه مولاي واولاي محمد بعد العدل ذاته عن الامثال والاشباه وتعالى ملكاته عن جبر اللات  
 لا فواه ابد الله بالبعث والجاه جعل محمود المعاصرين الى غاية العجدرقاه وبذره جبر من كلبه وقيل  
 بقطرة من بحره ودره من نهره وشذرة من بحره وورقة من شجرة وبقشة من شجرة ولفظة من جملة لوعة  
 بردقة وشعشة من شروقة ووجهة من كبر طلة صابنا الله المتعال عن عين الكمال وخلف بصير من  
 نظره فيما بعين الخناد والجدال تجرته النبى اله خير ان

بذلنا قلوبنا للفاضل البليل والكمال الخليل اديب وديرة حبيب عصره العالم  
العامل التقى المولوى السيد غنى نقى الرضى او صله الله الى ما يحب ويرضى  
بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان السدرب العرش ذى الجلال والاكرام واصلوة على نجيبة المستجيبين اهل بيته الشريين عند  
الآرجاس والآثام وتبعد غلبه نظر العبد الضريع الى هذا المصنف البديع الفخام مرصعا بجواهر اللطافة  
موشجا بقلل الطرافه مشتملا على بداعة اجلى من ضوء النهار واصفى من النجى السيك محتويا على براعة  
اجلى من صحة الاخبار واشبهى من خلوة النيك قلند درماني مطالبه النطوية على تحقيقات هندية  
وانزبه لقاصده التزينة باقراط النكات المذهبة فيا لها من عوائد زوايدى احسن من معانقة  
الخرايد وباحبذ اسر برون كلماتى ازين من الفرائد وقد قلت ما دحا للمباني وواصفها  
للعاني **نظم** بندي در ايرزا بهر تالابل نجوم باهره نكم حارفي ادر اكيافها عيون ساهره :  
بذا وقد عاص على هذا الدر النضيد الجوهري الفروا الفردي مصدر اللطائف مصدر الطرائف منتجب  
لاظهار كثر المنفعة والجاه مولانا محمد سعد ايد وابد فلاحه واسعد سادوه وصباحه سبحان الله  
في القبط فطنة العالية شذوذا النكات العالية ما بهي صنعة المرزى باليا قوت والمرجان لم لا واهان  
واع بدائع تطرب الاذنان ونشيف الاذان هذا وقد جرى البراعة على سبيل العجالة  
تفانم الحزن والملائمة واخره عوانا ان الحمد لسدرب العالمين .

# هذه الرسالة المسماة بالانصاف في جواز منع الانصاف والملقبة بالذرة البهية والكوكبة الدرية

بسم الله الرحمن الرحيم

حاشاكم يا شيخ بل تلمونا بمنصة نوح الايمان وحفظ الشفا عن العطل الممانعة عن الانواع البهية البيان  
السلوة والسلام الامان على من جمع الاوصاف الجزلية وفاق الاعيان على اعلام الدين  
الارباب المحن والابقان من آله واصحابه المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان و  
بإيمان يقول الراعي عفوريه المستعان محمد الدجولسي **سبح الله** المخلص بالذنوب والخصيان  
ساعده الله بفضله ولا يحاسبه من فعله بعدله هذه ذرة بهية وكوكبة درية في جواز منع الانصاف  
لضرورة الشريعة سميتها بالانصاف في جواز منع الانصاف ووجدت تاريخها عيونكم في الانصاف  
في جواز منع الانصاف فما اذا شرع في المرام متوكلاً على الله النعمان فاقول بل ضرورة الشريعة  
تدفع التهمة عن الانصاف كما تجل المنوع منصرفاً اختلافه في الكوفية والاعنشي وابو القاسم بن مالك  
والفارسي وشيخ بن المصطفى وابن مالك وابن هشام والرضي الى الجواز وباقي البصرية وابو موسى  
ابن عيسى بن علي بن مؤلفاته الرضي وابن هشام وغيرهم من الكتب المعتمدة النظام دليل المجوزين ترك  
انصراف المنصرف في كثير من اشعار البغاري الموثون بعبوديتهم ولذا قال الزمخشري في ضرورة

شعر عشر حبلتها قطع وصل وتنفيد تشديد<sup>١٣</sup> وقصر واسكان وتحريك ومنع صرف وصرف ثم  
 بعدد وقال ابن مالك في الالفية ولا يضطر اربا وتناوب صرف ذو المنع والمصرف قد  
 لا ينصرف وفي التسهيل ويقنع صرف المنصرف اضطرارا وقال ابن هشام في شرح الالفية يضطر  
 ان يسبح الصرف وقال الشارح الكوفي في البيان شرح الديوان معلقا على هذا الشعر  
 وحجودن وحجودن وحجودن حارث وحارث لقمان ولقمان حارث ترك صرف محدودن حارث  
 ضرورة وهو جازع خذنا غير جازع عند بعض البصريين واقفا لا خفشا وابن بري ان الفارسى مجتمعا  
 جاعلا على جواز صرف مالا ينصرف في الشعر ضرورة فلذلك جوزنا لكل ما ينصرف في الشعر  
 فجازع كثيرا في اشعارهم وايضا فيه فاذا جازع حذف الواو المتحركة للضرورة كبيت الكتاب في فينا  
 يسرى رطمة قال قلن لمن حمل ربحو الملائم نجيب فجواز حذف التنوين للضرورة اولى والواو من  
 بومتحركة والتنوين ساكن ولا خلاف ان حذف الساكن بايون من حذف المتحركة ولهذا  
 لزمنا صحة واقفا ابو علي وابو القاسم بن بريان ولم يذكره ابو بكر السراج انتهى بلفظه وكيل النظمين  
 ان الانصاف اهل في الاسم وعدم الانصاف فرع والضرورة انما ترد الفرع الى الاصل فجوز صرف  
 في المنصرف لاحكامه قال الانباري انما ذهب الكوفيين فليس يحج معقولة لان الضرورة انما تجوز الرجوع  
 الى الاصل كصرف مالا ينصرف ولو جعلنا المنصرف غير منصرف للضرورة لزمنا غير الاصل بترك لكل  
 ضرورة انتهى وفيه اما اول فلان انحصار الضرورة في رد الفرع الى الاصل غير مسلم الا ترى ان الاصل  
 بالضرورة الوصلية الوصل وكثيرا ما يقطع للضرورة بالاتفاق وكذا في غيره من رد المقصور وعكسه وتحريك الساكن  
 خلافا لما لا يخفى على من لم يدرك سكتة في فن الادب واما ثانيا فلان الدليل النافذ على ذوقيل المجوزين  
 نقل الاشعار نقل وقد تقرر في اصول النحوان الدليل النقلى يقدم على العقلى لما ثبت ان الاصل في الفنون  
 لغوية هو النقل واما ثانيا فلان الدليل النقلى مؤيد بالدليل العقلى الذي نقلناه عن شارح الديوان وغيره

جازع  
 جازع  
 جازع

وهو على بحر الطويل والقصر  
 والعروض والابن اربعة  
 والوزن فخر بن فخر بن فخر  
 مفاعيلن فخر بن فخر بن فخر  
 فخر بن فخر بن فخر



ما قد ثبت في موضعه ان العقل الصرف يقدم على العقلي في العقل بالطريق الأولى كذا في الحصول النحوي  
 وابن الجني قانون ثبت لذلك ان الحق قول الجوزين ولذا قال ابن هشام وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو  
 من تشبيه الحصول بالفروع كذا نقله الازهرى في شرح الشرح للافعية ولذلك قالت في رسالتى غايه  
 البعائ ان صرف ما لا يصرف وامتناع صرف المنصرف كليهما من الضرورات الشعرية وانه قد  
 فرغنا من ذلك فنقول الاشعار التي وقع فيها المنصرف غير منصرف كذا لا تمنى لى لكن نحن نذكر في  
 هذه الورقة قدر ما يعتد به لاراحة او بام المنكرين الطمان خواطر المشتاقين فيها ما ذكرنا من شعر بني  
 ومنها ما قال عباس - فما كان حصن لا حارس يقو فان مرداس في مجمع على بحر  
 التقارب العروض - ما كان وزنه فعول فعول فعول فعول مرفوع مرداس كعنه القوين  
 ضرورة وهو منصرف ومنها ما قال الاظلم - طلب الارزاق بالكاتب او موت ببيتها فانه مقبول  
 غور على الكمال الضرب مقطوع وزنه متفاعلن جنسا والسادس فعلا تن فرك صرف تميم وهو منصرف  
 ومنها ما نقل في النهل وشرح الارشاد وغيرهما وقائلة ما بال ووسر عجبنا صحا قلبه من آل ليل ومن  
 على الطويل الصدر والعروض الحشون الاول مقبوضة وزنه فعول متفاعلن فعول متفاعلن فعول متفاعلن  
 فعول متفاعلن فرك صرف دوسر وهو منصرف ومنها ما نقل الرضى والداميني في شرح التمهيد - كم  
 دون نيشة من حزن ومن علم كانه لامع عريان سلوب على البسط والعروض الحشون الاول  
 والابتداء مخبونة والضرب مقطوع وزنه فعول متفاعلن فعول متفاعلن فعول متفاعلن فرك صرف عريان  
 وهو منصرف ومنها ما قال حسان بن ثابت صلى الله عليه وسلم نصر وانبشهم وشده الارزده سجنين يوم  
 توكل لا بطلان على الكمال والعروض مضمة والضرب مقطوع مضمة وزنه متفاعلن متفاعلن مستعملن  
 متفاعلن متفاعلن فرك صرف حنين وهو منصرف ومنها ما قال الفرزدق - اذ قال يوم  
 من يتوحد قصدا - حب بها عذت على برؤيا على الكمال العروض سائلة والضرب مقطوع مضمة  
 مضمة

مجزئة والوزن ظاهر فترك صرف بروز وهو منصرف ومنها ما قال الآخر <sup>هو</sup> وفي ابن ابي ابيان  
 ارجل ناقية عمرو فتبلغ حاجتي او ترجب على الكامل والابتداء والضرب مضمران فهما متفعّلان والباقي متفعل  
 فترك صرف ياس وهو منصرف ومنها ما قال الآخر <sup>هو</sup> لَوَلَّيْتُ اَنْ اَعْرِضَ اِنْ يَوْمِي بَاوَلْ وَاَبَايُونَ  
 اَوْ جَابِرٌ اَوْ التَّالِي وَاَبَا رَافٍ اَنْتَ فَمَنْ لَسَ اَوْ عَوْنٌ اَوْ شَيْءٌ اَوْ اَوْفَرُ فاعروض الضرب مقطوعان و  
 الصدر من البيت الثاني منصوب الوزن مفاعلتين مفاعلتين فاعولن لكل مصراع الا الاول والثاني فاحيد  
 مفاعيل فترك صرف مؤنس وباروها مصر وفان منها ما قال الآخر قالت ايمته بالثابت خصا  
 عارى الاشاجع ناعلا كالحل على الكامل والصدر والابتداء والضرب ضميمة والوزن متفعّلان  
 متفاعلتين متفاعلتين فترك صرف ثابت وهو منصوب هذه الثلاثة الاخيرة منقولة في البيان  
 الديوان ومنها ما نقل الرضي <sup>هو</sup> تَجِدُوْنِي اَوْ جَابِرًا يَلْقَاهَا حَتَّى تَمُوتَ مَرْغُوبًا اَتَجِدُ عَلَى الْكَمَالِ وَالْاَبْتَدَاءُ  
 ضم والضرب مقطوع ضم والوزن متفاعلتين متفاعلتين متفاعلتين متفاعلتين فترك متولين  
 ماني وهو مصروف فانه ليس بمجمل على وزنه ومنها ما نقل ابن جعفر في شرح الجمل ومصعب حين جد الامر  
 طيبها على الواو اوزن مفاعلتين مفاعلتين مفاعلتين فاحشو منصوب فترك صرف مصعب وهو منصرف  
 بالمصراع على تقدير صيغة المنقول عنه مجزوء نقل ابن الجاحظ في الايضاح تانما ونسب الى ابن الرضا  
 انذاه ومصعب حين جد الامر اكثرها والطيبها ومنها ما قال ابن هشام في مغنية في وجوه حذف  
 اما قوله جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة اي ترك صرف جارية وهي صدوفة وهو عليه جزم المصراع  
 14 منها ما قال ابن مالك في الغيبة المحال وصف فضلة فتصعب منهم في حال كفرها اذوب على  
 رجز العروص وفي الابداء مطويان وزنه متفعّلان متفعّلان متفعّلان متفعّلان فترك صرف منهم  
 وهو منصرف ومنها ما قال هو في ايمية الافعال في باب ايمية المصادرة فعلا فاعلان فعلا  
 ارضا مدى وصليح ثم زود فعلا على البسيط والعروض والابتداء والحشو والضرب مجزئة وزنه

اعلم ان هذه الابداء  
 كانت على وجهين  
 اهلون لاثنين مجزا  
 للتميز ودار الاربعاء  
 ونسب اليهم في عروضة  
 للحمية ونبأ المستحسن  
 مدخله واهم ركائبه

[illegible]

مجلس شورای اسلامی  
ایران

حال الغافل لا ريب انكامل الملائكة الذي له من العلوم حظ وافر ونصيب وافض  
 وابلغ عصره اعني به العالم الفاضل ملا وحيد المولوي تاج الدين احمد مقرظا على يده الرسالة  
 يقول العبد الكثير الخطية احقر البرية الفقير المسكين احمد المدعو بنار الدين ختم اسد رب البرية له بالصدق  
 واليقين بحجته خير البرية لما طالعته هذه الرسالة العجيبة السنية والنسخة الغريبة البهية ونظرت ما فيها  
 وفهمت ما فيها فهمت آية كوكب ونجمة ام لآيات بدريه ام اشعة قمرية او نجمات وزوية ام فوهات  
 سكية وعجائب ودرية ام غرائب قمرية ونفثات سحرية ام سمات سحرية وجواهر بحرية ام رغائب  
 بترية لا اثم لابل كلمات متعدية طلعت من شمس العلوم الادبية التي شعاع علومها يزيد على شعاع  
 السما المصححة لكنها مصونة من الكون كيف لا فان شمس السما من خضتها ورزاتها قد ارتفعت الى السما  
 كالغفة الخالية من الميزان يريد ان يذهب الى السما ونفس سعدنا من فور احتمال العلوم والكلمات  
 استقرت على المركز بلا مر فالذهب يرب والخبار يطفو والحم في القدر يستقر والطفاوة يطفو وفقر  
 مجدي لمعت من قمر فلک الفنون الفلسفية الذي انواره ليلها ونهارها وشهورها ودهورها على طريقة سوية  
 لكنه محفوظ من الخسوف والمحاق بلامرية فان قمر الفلك نور مقبس من الشمس وقمر سعدنا انوار علومه  
 ذاته ونفسه فقيام نور القمر من الشمس فهو كالعرض من الجوهرو قيام نور قمر سعدنا من ذاته فهو نعم الجوهرو  
 السحر لكنه احلال وهو السحر لكنه انحلال الزلال هو السحر لكن ليس له من طلوع الشمس والوهو الغبر لكنه الظهر  
 وهو المسك لكنه ليس بدم هو السمر لكن كله صدق آياتها انخضم فاعلم يا من شئت انك الله تعالى بالقول الثابت  
 ما اثبتة هو الثابت وما انكره لا يثبت بالقول الثابت اللهم اصرف عنه صوارث الزمان  
 باسببين القويين من فضلك وشفاعته سيد الانس والجان وزين افعاله وافعاله بحجتها  
 في ميزان صفك لا تتجاوله بعد لك فان تركيب جنات اعمالنا مقصورة وجميع سينات اعمالنا غير متنها  
 بمودود هذا ما كتب قلمي من فمي يوم السبت التاسع عشر من رجب الحرام سنة ١٠٥٨ هـ من جملة سيدنا في بلدة الكهنو اللهم من كل

بذلک فی الفضل الادیب الکامل المصنف البوصی فی  
بلالعی المولوی الحاکم علی حسن صانه السد عن کل شین علی بن الرساله .  
بسم الله الرحمن الرحیم

سبحان الذی سیده ملکوت کل شی ومنه بدو کل شی والیه الفی وهو الذی اکرم الانسان  
بین الموجودات بافاضته العلوم والادراکات وحض منهم اشرف البریات بجوامع مکملات علیه  
وعلی الله واضحا الصلوات والتلیات وبعد لما رای احقر البریه کثیر الذنوب والخطیئه الرساله  
البهیة والمقاله السنیة الملقبة بالدرحة البهیة والکو کبة الدرر یه المسماة بالانصاف فی جواز منع الاظر  
لغیت مناعائس معان ما کشف عن وجوبها الثقاب وخراندیان مارفت عن مجانبها النجاب  
سواد سطوره بانجل سنوا والعین من البحر العین نغامت ورفها نکلی عن رزم احکام علی الاغانین  
نقوشها العجیبة توری علی اجنحة الطواوئیس وحروفها البدیعة تزدیری علی ازمار الفوائد  
سدد بر بولفها التي بتقریرات مطربة للخاصمین وتحریرات معجبة للناظرین وكيف لا وهو  
المجدوم الاعظم والخیر الا فخم مانن مناظر ناظر معه الا وقد افخم ولانن ناظر  
ماوله الا وقد اکریم وکهری قلماسح الزمان بنحو جوبه العالی قد تشرف  
بنفسه العلیا برج المقدم والتالی به بحر عمیق من الادراک والحکم فاق  
الوری بصنوف لفضل الکرم من کان لم یرو فی مدارک کفانه  
عاش طول العمر فی الظلم بحر لقتل وکجا جمعو المعاصرین  
الاشباه مولانا محمد سعد الله مدظل الله  
وابقاءه والی غایة المجد رفاه تم

رسالة تمسك بالحقيقا

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من علم الانسان سحر البيان واعطاه اللسان ترجمان الجنان والصدور والاسلام الهاتان  
 على من انزل عليه القرآن وعلى آله اصحاب العرفان واصحابه اركان الايمان بالجميع الغنائم على البستان  
 وشجع السحائم على الكفان اما بعد فان قل العباد وركا وعلاوا كثرهم خطا وخطا المشتهر بها وحسن  
 البدينا حاشا يقول لان ان نمان في مشتهر الجهلة بالعلماء واعتمد العوام على الاغبياء فون الاعتماد على الكلمة  
 الاذكياء حتى كثر على ما اتخولوا من الكتب القديمة والجديدة واستخذوا ما انتهبوا من اقوال خير عديدة وهم كذا  
 ليلادنها يفعلون وتبطل هذا فليعمل العالمون ويعلم ان منهم الاكل اسما على اسفار الايقون قط من النور  
 مارا يحزنون على التاليف ولا يخافون وتجمعون القشعر مع اللباب ولا يبالون ولما رأوا العاقبة يقولون  
 على آثارهم واتهموا لا ياتون بانكارهم استروا لانفسهم وافترخوا في قلوبهم فتعرضوا على الاعلام السنين  
 عن النقص والازام من غير النظر الى ظاهر المباحي فضلا عن التعق في مطامع المعاني وتحت العلم بهم البرون  
 مما هو لا جهلة يقولون ولما كان احسن الشروح لضابطه التهذيب المنتمل على صراوق المطالب رشاقة الشرح  
 الذي غلى عن شوايب الجليلين انما لطا الشين في ذلك كعبه بعض عاكر استاذ فخر بقران المحيدين حاوياً على عرائس

لمضامين تعجب الناظرين وخرائد المفاهيم تطرب السامعين بمقبول الخواطر للكالين مستحسن للطلابع  
 لمعالين كيف وهو كتاب لم ينظر ناظرة عدليه وشرح ما رأى الحال فيله شعر فباله منتهى فاق مطالبها  
 بالحق صرقت في سابق الزمن فلم فيه من خرائد الفوائد ما نظمتها بعدا يا و البيان وكثير فيمن الجار العوائد  
 سبها الناس ولا الحان فهو حري بان نمن بسواد طر المحبوب على وجبات النحر وصفحات القلوب  
 بع لا وقد الفع الجرامنة الوحيد والنحر الفهماء الفرد مالک رقاب لاورا كات والعلوم حساب  
 رجة المنذور والمنظوم منصور المعارك على الاعلام مظفر الجند من الكلمة العظام مقدم كلما العصور الزمان  
 فلما الدهر والاولان شعر محط العبد الفضل العليم كرم الخلق العظيم وهو المجدوم الاعظم والكل  
 فخم ماسر علم الا قد اصاب باقصاه ولا من فن الا قد بلغ منتهاه اساذنا سحر الخرد واجاه مولانا محمد  
 حمد الله عليه السعد والبقاه وبصنوف الفضل دلاه وقد اورد عليه بعض من هؤلاء الذين سمعتم  
 رايات ول على تصور فهمه فاقصم بها عند الواقعين على جملة ووجه ثارها ضابطة الكتابات الخليات  
 بياض غيلانه بسراج التحقيقات شرحه شرحا متزايدا يوقف على مخرقاته ومشرعا على موقوفاته وتلقاها  
 بعض العبارة المنقول عن بعض الشارحين وذلك مع الاشارة والى ان ارجم كما به بسراج الا غلاط  
 راء مشحونة بافاحش الخطيات والتفضيحات وتعلم ان هذا البعض من شى في مضامير النواهي ونجوى ولا  
 وانه لا يفهم ولا يدرك فهو كالكلب ينج القرد والعمر كمال انقص شيئا منه ولا اضر شعر فاقصم بدر التهم  
 اتح وغيلا لا يفيدك واحذرا وكاشف يري ان يلقى التراب على اليه الاكبر ويل كورت به الشرف والحد  
 والقال شعر الشمس في نصف النهار عليه وخفية عن اعين الخفاش ولغم باقل في الغار شى شعر  
 تخواهى بنار جهنم حنان كور بهتره اقشاب سياه ولعلم بان الوقت اجل من ان يصيغ في رد  
 لا باطل لكن السفها لا يترك الالغال فيقبل فحان ان نشرع في المرام سعيانا بفضل الله الغام فاقول  
 بها حب سراج الا غلاط اهاا الحبيب الطالب اما الفت لك ضابطة اخرى تحصر من ضابطة المص

الموزون في تصفية الكرام  
 مسود بخط مولانا محمد  
 نسب الابرار الى كلياته  
 سراج حمدا

في سنة ١٢٨٠ هـ



[illegible]

[illegible]

[illegible]

اذا انصرفت بطريقه من رايه في كل حال  
فدعوا له في كل حال

على من جمع شروها فسيحان منه لا يفهم ظاهر الكلام ونسب عدم التدبر الى الاعلام المسمى اعطاهم  
الفاطمين كما جعلته من الخاصين ثم قال في البعض في غيره وفيه ما تقول ما يحكم ظاهرا لا محال على كبري  
السابع من الرابع او انما سالت به جزئية لا يستلزمها كالاترديد بين مقروين في لامع الضمنية بهما والمطر والاعمال  
على فطرية صفري بعض الضروب من الرابع كما قالوا منع ان الاثر انما لا يبقه طبعه يشبه طبعها تمت عبارة  
محصلة في هذا المحصل انتمية طلية الشمول بالاشتغال كما لا يخفى على اهل الهبارة والكمال فانهم قالوا العاقل كلفه لا ينفق  
اقول ان وقع هذا الايرادين او من بيت العنكبوت في هذه العبارة فخطا عقيب عطفها وهي اما الاول فلا يخفى و  
اما الثاني فانه لما ثبت ان وقع الايرادين او من علم قوتها وهذا كل واحد يختلف في نفس الامر لكن مقصوده خلاف  
ذلك فاعلم كذا يخفى قد تجرى على لسان الانسان ولو كان من العدولان لان السابع منه يتخرج تحت عموم  
موضوعية الادامع طاقاة للاصغر بالفعل واصغره بوجبة كلية هذا الجواب تقضي له فان الاعتراض انما كان  
بعد ان ذكر الج كبرى السابع والجواب انما هو باندرج اصغره ونعم ما قيل في الفارسي شعر سوال را تسران  
برهم جوابه زو تسران كريد لكن سخى فوجيه من قبله لا يرجي وقعه وتعلمه يترسمه ويرو ان هذا  
الجواب مطابق لقوله السابق ووقع هذا الايرادين من بين العنكبوت فانقلت لا ريب ان قوله  
عموم موضوعية الادامع لا وسط يشير الى اصغره وهذا القدر كاف للاشارة الى الضرب فان ترك الكبرى اشارة الى  
عمومها يعني كيف كانت الكبرى موجبة كلية كما في الاول من الرابع او جزئية كما في الثاني منه او سالت به كلية كما  
في الرابع منه او جزئية كما في السابع منه فمثل على كبرى السابع قطعا بهذه احياله قلنا لو كانت للاشارة  
الى مقدم مع ترك الاشارة الى اخرى مشرة الى عمومها كافيته لبيان الضروب معتبرة عند الحكم لا يتجلى الى تخيم  
بيان مقدمي الضروب سوى السابع مع انه في صدوقاية الاختصاص حتى عبره بعض الشارحين بالاعجاز  
ولذا لا يصرح بالاشارة احد من الشارحين الى طبعين ولا صاحب راج الا غلطوا ولا انصروا بان قوله  
عموم موضوعية الادامع لا يشير الى كبرى الاول والثاني والرابع والسابع من الرابع ايضا وايضا زادوا

الاول من بيت العنكبوت في هذه العبارة فخطا عقيب عطفها وهي اما الاول فلا يخفى و  
اما الثاني فانه لما ثبت ان وقع الايرادين او من علم قوتها وهذا كل واحد يختلف في نفس الامر لكن مقصوده خلاف  
ذلك فاعلم كذا يخفى قد تجرى على لسان الانسان ولو كان من العدولان لان السابع منه يتخرج تحت عموم  
موضوعية الادامع طاقاة للاصغر بالفعل واصغره بوجبة كلية هذا الجواب تقضي له فان الاعتراض انما كان  
بعد ان ذكر الج كبرى السابع والجواب انما هو باندرج اصغره ونعم ما قيل في الفارسي شعر سوال را تسران  
برهم جوابه زو تسران كريد لكن سخى فوجيه من قبله لا يرجي وقعه وتعلمه يترسمه ويرو ان هذا  
الجواب مطابق لقوله السابق ووقع هذا الايرادين من بين العنكبوت فانقلت لا ريب ان قوله  
عموم موضوعية الادامع لا وسط يشير الى اصغره وهذا القدر كاف للاشارة الى الضرب فان ترك الكبرى اشارة الى  
عمومها يعني كيف كانت الكبرى موجبة كلية كما في الاول من الرابع او جزئية كما في الثاني منه او سالت به كلية كما  
في الرابع منه او جزئية كما في السابع منه فمثل على كبرى السابع قطعا بهذه احياله قلنا لو كانت للاشارة  
الى مقدم مع ترك الاشارة الى اخرى مشرة الى عمومها كافيته لبيان الضروب معتبرة عند الحكم لا يتجلى الى تخيم  
بيان مقدمي الضروب سوى السابع مع انه في صدوقاية الاختصاص حتى عبره بعض الشارحين بالاعجاز  
ولذا لا يصرح بالاشارة احد من الشارحين الى طبعين ولا صاحب راج الا غلطوا ولا انصروا بان قوله  
عموم موضوعية الادامع لا يشير الى كبرى الاول والثاني والرابع والسابع من الرابع ايضا وايضا زادوا

على قائلهم مادة استحق الردوين قائلين بان منبها منع الحمل لا انجم فثبت العكس على عكس الحق مبرها بالبحر  
معناه اللغوي وثبت ذلك على ما قررنا لك اتفاقا وانما لا يريد بتقابل الطرد فلا يصح كما عرفت انه لم يثبت بخلافه

**المراد** من غير صحيحا هو من شأن المعاندين من لان يحمل الضابطة على فعلية صغرى بعض الضروب

من الرابع لا يضر الاطر ولا بالفتح بالذات والمقصد الاطر اولاد بالذات لا ثانيا وبالعرض لا بخفى  
عليك بها الخ الذي ان لا يرا دانا كان على قولهم ان المراد من الضابطة الامر الملازم للشرط  
المذكورة وجودا وعدا بانه ليس بلا نوم وجودا او توجد الضابطة مع فعلية صغرى بعض الضروب من الرابع

بجملات الشروط المذكورة فيما بين هذا الجواب ما يصح اذا كانت فعلية ملاقة الاوسط للاصغر فوصف في  
اولاد بالذات ووثقا ثانيا وبالعرض لا يلائم من اعتبار احد هاتين الضابطة دخول الآخر حتى يصح قوله

المقصد بالذات ثبوت الطرد اولاد بالذات وهو حاصل منشا وقوعه في هذا المتعلقة عدم فهمه عبارة  
اليزدي فانه قال اولان قوله عموم موضوعية الاوسط مع ملاقة للاصغر باخل يشير الى فعلية صغرى بعض

الضروب من الرابع ايضا ولما كان برده عليه انه كيف يكون الاشارة الى فعلية بعض الضروب من الرابع  
مع ان المقصود ليس في صدور بيان الرابع جهة اجاب عنه بان هذه الاشارة استطرادية ضمنية والمقصد

الاصل ببيان فعلية الاول والثالث فلو اشير في ضمنية الى فعلية الرابع ايضا ولولم يقصد ما حيل الاشارة فلا يأت  
اذا لم يحصل المقصود زيادة امر لا ضمنية وانت تعلم ان هذا لا يرا الذي اجاب عنه اليزدي غير ايراد اورد

الاتا والعلام في قران السعدين طردا على تعريفهم كما علمت بمولايه فمع ما اجاب اليزدي كما لا يخفى على  
صاحب راج الا غلط فهم ان الايرادين واحد كما يدل عليه قوله الاتي على انه نسب هذا البعض الايراد

المذكور الى نفس مع انه ذاع شاع حتى لا يخفى على الصبيان لا يدري ما ذاراد من الايراد المذكور مع ان  
المذكور فيما قبل هذا الايراد ان فكان عليه ان معين المراد فعل الباعث على هذا القول ان هذا اجل محمود

طبعه وجوده فكم لم يقدر على ابراع شئ من السؤال والجواب وراى المعاصم بزيادته في هذا الباب

حسد كل احد وانظر قصد ان لا يثبت الايراد الى من لا يحسن ولا يداين حتى يبرأ من نفسه  
 لم يذكر من التي ما فيه فان لم يثبت في نفسه ولو كان كما سئل في قوله تعالى فان شئتم فاعلموا  
 امتساقه الى الشارحين في غيرهم ولو كان ذلك لم يثبت في نفسه الشرح كثر تبهم وجلاء الصواب  
 وذكرهم الايراد في الضعيف لكن سأل في توجيه وجوبه من قبله وجرى ان يذاهبن على فحده ان خير الذي اذبح  
 المذكورين في قران السعدين ما اجاب عنه الزدي وواحد هذا انما هو قصور فهو لا تصور نفسه ما قال  
 بعض من تصدى شرحها راداً على بعض الشارحين بقوله ان قلبت هذا عجيب فوق الاعاجيب فكيف  
 فوق المضحكات لا كما تضحك في منابت الرعفران لضحك عليه البلبه والصبيان فان قوله ان قلت اء  
 جواب عن اعتراضين اوردهما الا ساذ وراشد فله في قران السعدين من قبل نفسه لا بد على احسن التفسير  
 كيف لم يذكر احد من الشارحين حتى يرد عليه وانريد من هذا ما قال في الحاشية الغيبة على في حاشية  
 المنهية يا بعض الشارحين ومن الشرح الزدي في قوله ان لا يثبت في نفسه الشرح على اعيان المبصرين ولم يذكر  
 بعد في قران السعدين لفظ بعض الشارحين حتى يرا دمنه الزدي فعلى طالع المبحث الصواب ان نظره البصير  
 في الباب بيان من لا يعلم المرام من كلام الاعلام ومن يعترض عليهم بغير التعمق الامعان من بابي لا  
 واليهتان انما فصل على ان مراد المصنف من الضابطه الامر المشتل على تلك الشرط اي متى وجدت الضابطه  
 وجدت الشرط من غير عكس كل فثبت الطرد والعكس قلت على هذا التوجيه لا تبقى الضابطه على اللطافه  
 الا ترى ان الضابطه هي الامر الجمل للشرط المفصله ولا شك ان الجمل عين المفصل واما الفرق بالايجال  
 وتفصيل فصار التلازم بينهما ثم كلامه ملخصه فليس بشي لان كل البعض يري عن مثله عليه ان ينقل الملخص عنه  
 بل ملخصه حتى يظهر ان هذا تلخيصه وتعليقه قال الاستاذ في كلامه في شرح قران السعدين فان قلت انما فصل على ان مراد  
 المصنف من الضابطه الامر اقل على تلك الشرط اي متى وجدت الشرط وجدت الضابطه من غير عكس كل فابا  
 باشتما لها على غير تلك الشرط ايضاً فعليه صغرى بعض الضروب من الرابع ولا يخرج كبرى الضرب السابع

المعروف من موضوعية الاوسط اني كيف ما كانت الكبرى قلت بذ التوجيه عدم بقاء الضابطه على الحسن  
واللطفه على هذا التقدير في غاية السهولة الاترى ان الضابطه هي الامر الجمل للشرائط المفصلة ولا يمكن  
ان يكون ~~الشرائط~~ <sup>التفصيل</sup> ~~في~~ <sup>في</sup> الفرق بالاجمال وتاميل فلا بد من التزام من الشرائط والضابطه والا يلزم من قفا  
اخرى في هذا الموضع وانت خبير ان المصدر بقوله ان قلت جوابا عن اليراد من السابقين له على خلاف  
ترتيب الف والعشر فالاول جواب عن اليراد الثاني والثاني عن الاول وحاصل الجواب الاول تسليم  
الملازمة وعدم بطلان الثاني على هذا الاصطلاح اسي عموم الضابطه عن الشرائط مسلم لكنه ليس على  
وحاصل الثاني ثبوتها الكبرى السابع بتركه طعنا اسي كيفما كانت الكبرى مع الصغرى المتفاده من عموم  
موضوعية الاوسط وبالمثل ما نريد من تجاوين على عموم الضابطه عن الشرائط واما حاصل قوله قلت بذ  
التوجيه انه هو اليراد اليرادين على هذا الجواب المبين على عمومها حاصل اليراد الاول ان الضابطه على هذا  
الاصطلاح لا تبقى على الحسن والمطافه وانما حسنهما كونها جامعة ومانعة وحاصل الثاني ان الضابطه اجمال  
الشرائط المفصلة ولا شك ان الجمل والمفصل بيان في الصدق على شيء أي بهامسا وبيان حده فقلت  
الضابطه على شيء لا يشل عليه الشرائط لم يكن بينهما اجمال وتفصيل واما قوله والا يلزم من فساد اخرى اشارة  
الى ما قلنا سابقا سلمت الحجج الى بيان مقدسي الضروب سوى الرابع الى آخر المقدمات فهي دليل آخر لا بد  
العموم واذا عرفت ذلك فاعلم ان ما قال صاحب سراج الاغلاط تم كرامة بلخصه ليس تلخيصا لكلامه بل لتقرير  
الحق بالباطل وتبيين الصدق بالكاذب اذ قد عرفت ان المذكور في قران السعدين يعني وجدت الشرائط  
وجدت الضابطه من غير عكس كلي وحاصله كما وجدت الشرائط المذكورة وجدت الضابطه بان اذ قد  
الشرائط تحتها وليس كما يشل الضابطه على شيء تشل عليه الشرائط ولذا فرغ عليه بقوله فلا بأس باشتائها على غير  
ذلك الشرائط انضفها واذني صدقها ثابت العكس فقط ودون الاطراد منا ويا عليه بقوله من غير عكس كما في فقر  
المخلص المدلس بقوله فثبت الطرد والعكس معني على عدم فهم ظاهر الالفاظ ايضا فضلا عن التحقيق في المعاني



كما هو دأبه أو ينبغي على تلميذه ولا يثبت بها وكذا المفهوم من كلام المتخصص أن حاصل قوله قطبته وإيراده  
واحدا ما نعلم أن قوله الأخرى كالعلة لقوله لا تبقى الضابطة وانت تعلم مما سبق أن حاصله إيراد الأجزاء  
فعل على ما ينبغي والافاضة أن يكونا بانها مصداق في الجرح وبذا اتبها حمض عليه ولا يلزم  
من هذا القول مع أنه لا شائبة في كلام قرآن السعدين من القول بالبر على بعض الشارحين لم يظهر  
منشأ وقوعه في هذه الورقة الظلمة لعل السجود بعد ذلك مراعى أن الحكم بالتجلى عين الفصل طلقا  
صحيح لأن من الأحكام ما يتعلق بالأجمال لا بالتفصيل هذا معنى على يورده فهمه والمقصود من قوله المجلد على  
فإنما هو المعارف وفيما ترتب على اتحاد الذات وهو كاف للتفصيل والتساوي صدقا وأما الفرق  
بالأجمال والتفصيل فلا يضرع أنه صرح بقوله أنما الفرق بالأجمال كما قيل في التسمية أن الفعل مثلا يستقل  
بالمعنى الإجمالي ولا يتقل بالمعنى التفصيلي كما حققه فضل المدققين قال في الحاشية المذهب فضل المحققين  
فأضنى ببارك الله انتهى بهذا القول ينادى على أن الفرق بين المعنى الإجمالي والتفصيلي استقلال وعدمه  
من أبحاث الفاضل ويؤيد هذا المعنى قوله وتبعه أحسن المحققين مريد أن يقول لا نأخذ بحسن كما في الحاشية  
وبذا ينبغي على الغفلة عن كتب الأعلام أو على عدم التدبر في ظواهر الكلام المعلوم بأن السيد الزاهد قال  
في الحاشية المتعلقة على الشرح الإجمالي وما ينبغي أن يعلم أن معنى الكلمة معنى أحد أجزائها على حيلة العقل إلى بين  
الثلاثة كما يشهد بالوجدان السليم وهو استقل فإن الاستقلال وعدمه صفات للملاحظة وتختلف باختلافها  
فما اشتهر أن الفصل الاشتغال على النسبة مدلول التضمني تنقل وومن المطابق كلام ظاهرى انتهى ولأن الأجمال لا  
ليس جنبا مقابل التصانيف فأنها أي الأجمال والتفصيل وجوديان يتواردان على موضوع واحد كالتصنيف  
هذا م لم لا يجوز أن يكونا أحدهما عدما بان غير الأجمال لعدم التفصيل عما من شأنه أن يكون مفصلا وذاك  
لا بد لقوله ولا يتوقف العقل كالأجزاء بالنسبة إلى الآخر من الدليل ودعوى البداية في محل النزاع مكابرة  
والصحيح في العبارة أن على الآخر بدل بالنسبة إلى الآخر أو ما يدل على العقل كالأجزاء بالنسبة إلى الآخر كما  
يعتقد قوله بالنسبة تنقل على الآخر لقوله توقف تفصيل المعنى

لا يخفى على المحققين هذا ما افاده اشرف المحققين والمحققين الاساتذة الحق مولانا كركن الدين في حاشيته على شرح  
السلطان فاعلم ثبت تقابل التضايف بينهما فالعينية بالطريق الاول اي فلم ثبت العينية بالطريق الاول  
وليس هذا الاضلال مبين فان الانسان والحيوان انطلق ليس بينهما تقابل التضايف ومع ذلك محال  
انما وجدنا وليست شعري من ان اخترع عليه عدم التضايف لعدم العينية الا ان بنا كلامه زيدا نبداه  
بتمامه وختمه على مثل ذلك ونعم قبل ومن مضل انه فلا باء في له فايها المصفون با تو انصا كلم ان كنتم  
صادقين ان اي المحققين وقع في الغي والضللال وايها مصداق هذا المقال ومن لطائف هذا المعبر  
هذه لانهم معنى كلام الاعلام ويعترض عليه بغير التعقيد والامعان فالوقوع في المغالطة الصريحة والاعتراض  
الى من يبرهن عن ذلك كل البراءة ناس من جهلة المركب وخبثا لمحال في الفارسية شجر الكسكس هذا  
بما نذكره بان نذكره در جهل مركب ابدالهم بما ند اللههم الا ان يوجب بل يخ لي توجيه وجيه من قبله ويؤمن خرا  
قوله بالاعتراض نفسه فاذا اوضح كلامه بوضوح مرامه كما يدل عليه مقاله نحوذ باسد من شعره وانفتحا ومن سيات  
اعمالنا واما قوله قال لعل فيه اشارة الى ان كل ما من اثنا ناس من غلبة عساكر الا وهاهم الباطلة وجنود الخيالات  
الفاصلة على عقلة الغوى وفكره الغي وبه اشارة موافقة لما يريد في كلام الاعلام بانهم لما اتوا بشي  
اللفظ اتفاقا بعد تحقيق اثنين وتوقيع ريتين ثم جاز قوم بعدهم معترضين عليهم بان ساد صلو اخذ انفسهم  
وكلماتهم هذا الرجل يقول هذا ليس اعراضا من قبلهم بل المعترض عليه كان مطلقا عليه حيث اشار بقوله تامل  
تدبر مثلا الى ان ما قلنا سابقا وسودنا صفحات القراطس كلها باطل وسياتيك مثل هذا في هذا الشرح  
وبلى هذا لا بنا قصير ودم مصرا نه لا بد في انتاج كل قياس اقتراني محلي من احد الامر من على سبل منع الخلو  
عموم موضوعه الا وسطا امي مثاله على جميع افراده با يكون كل واحد من افراده محمولا عليه الا كبروا الاصغر  
بما ان القضية التي يكون الا وسطا فيها موضوعا كانت كلية وعموم موضوعه الا وسطا سلم لم يكون القضية  
فان بين عموم الموضوع وكون القضية كلية ملازم هذا الكلام وكذا ما بعده الى كما لا يخفى منقول عن بعض الاعلام

لكن اخطأ في التأويل حيث بدل التزام المرفوع عن التزام المنصوب وصنعة الكناية اخرى واجدرا لانهم  
 قالوا الكناية يبلغ من التصحيح فافق بما ذكرنا فيه نظر على رايه بان لا يجوز ليس من محتراته كما لا يخفى ذلك لانه  
 اعترض على قول الاستاذ فان السبعين انما خبرناه ان هذا البعض نسب كلام الغير الى نفسه من عموم موضوع  
 الاوسط كلاما لا يحتمل من بعض الافاضل المراد به مولا بامرنا جان الباغوي الاول كون المراد بالعموم  
 كلية القضية اصطلاح غريب في هذا الفن فان العموم فيه لا يشغل بهذا المعنى بالكلية انتهى وذلك لان المراد  
 بطريق الالتزام والكناية لا بسبب الاصطلاح كما فهمه والثاني ان المتبادر من هذه العبارة انه لا بد ان يكون  
 الاوسط نفسه كلياً اذا كان موضوعاً لما ان يكون المقدمه التي يكون الاوسط فيها موضوعاً كلية ثم كلامه وهذا ان  
 تجاوز المعنى الحقيقي لا يضر في الالتزام والكناية كما لا يخفى لذا ذكر بعض المحققين شرح المعنى فقال فيه اشارة الى  
 ما اخطأ في النقل كما ثبتناك وهذا غاية التوجيه من قبله على دابه وان نحن على رايان فوجه جازم المكسرة قد رفع  
 الاسم وانجز معاً فندبر وهذا أدى به الى كلية الكبرى في الشكل الاول وكلية احد المقدمتين في الشكل الثالث كلية  
 الصغرى في الضرب الاول الثاني والثالث والرابع والثامن من الرابع في ثمت لا شارة الى شرط الكل  
 الاول والثالث باسرها كما وبعض الضروب من الرابع كما عرفت وتركنا امثلتها لانها لا يخفى على احد من المصنفين  
 لما كان هذا الكلام موافقاً للشارحين الحكاميين من دون زيادة من قبل نفسه تركناه بحاله لايحق على هذا التزام  
 ان يكون كلاماً مقدساً في الشكل الثالث كليتين مع انه مناف لما مر لانه شرط فيه كلية احدهما لا نأقول المراد  
 به احد المقدمتين ايضاً متبعة للاول والرابع ولانه ضابطة للشرائط السابقة وفي الشرائط السابقة  
 بذكره كلية احد المقدمتين فيها ايضاً كذلك ولا يخفى ان هذا الجمع محض وتوابعه صرف فانه ما اراد من المشي الى  
 اعني قوله عموم الموضوعية الاوسط انتمية اى كل قضية تكون الاوسط فيها موضوعاً ينبغي ان يكون كلية او جزئية  
 او محتملة التزاماً بجزئية الاول لان فيها مارك السومح ان الاول يقتضي الاخر اثنان في مجموع الثالث ثم لا  
 وافادة فآيد على غير ذلك وهو انه انما يصحح من الجواب انقلبه بقوله وقد اجيب عنه بان كلما كان

احدى مقدمة كلية يصدر عنك المقتضى في موضوعها الاوسط يعنى به قضية هائلة تصديق بوجوده و  
استنى كلامه بحسب ما قال بوسن قبل فقه قاذ اثبت لذلك ان الجواب الاول ليس شئ اذ ارادة كلية  
المقدمة انما يكون من قوله عموم موضوعية الاوسط وهذا الصبح الاعلى الاحتمال الثالث وهو بعيد  
بإثباتى فذلك انما نشأ عن تصور فقه كاجوابه اما موضوعية ليس مطلقا بل مع احد الامرين على

ببطل منع المخلو مع ملاقاته اى حد الاوسط للاصغر بالفعل اما بان يكون الاوسط محمولا عليه بالفعل اشارة الى  
صغرى جميع الضروب الشكل الاول واما بان يكون الاوسط محمولا على الاوسط بالفعل كما فى صغرى جميع ضروب

الشكل الثالث والضروب للعشر الثانى والرابع والسادس من الشكل الرابع فقد اشار الى شرط الشكل الاول

والثالث بانترابطا وكيفا وجهته الى تعلية الصغرى فى التصحوب المذكورة انفسا من الشكل الرابع الظاهر ان الضم

المجروحين باشارة يرجع الى قول مع ملاقاته للاصغر بالفعل وانت تعلم ان هذا القول لا يشير الى الكمية اصلا

بل عليه قوله وقد بحث لاشارة الى كلها كما فبان لك ان قوله كما هناك غلط محض مبنى على عدم التمييز بين

الكيف والكم وحصل الكلام ان صاحب هراج الاغلاط نقل من شرح قران السعدين لكن الله تعالى لما لم يعط

له الطاقة على ذلك كثيرا ما غلط فى النقل ايضا ومن لم يهده المذموم لم يهد ولكن الاشارة الى شرط الاول

والثالث كما وكيفا وجهته اولها وبالذات والى صغرى الضروب لاربعة المذكورة من الرابع جهة ثانيا وبالتر

لان المقصود الاسم بيان جهة الاول والثالث وبين جهة الرابع فى صفة ايضا ولا مشاحة فى ذلك بل

احسن من عبارة قران السعدين اذ فى تغير فى بعض الكلمات قال بعض شارحين الاولى ان يؤخر قوله

بالفعل من قوله حمله على الاكبر لان ذلك متبرنى هذا كحل ايضا ثم كلامه لما نقل به العبارة بمعنى ما

نصف فبرى ذلك اشراج عن اتهام هذا النقل والا ففقد رايته حاله فى النقل فالتعنى من انهما ما ليعلم

الاطلاع على المراد اولها من الاف ذوات عن عليه بعض انباء الزمان بكلام طويل وحاصله انه لو

كان المقصود بيان جهة ثالثة قوله بالفعل عن قوله حمله على الاكبر ليشتمل لهما وابتدح فانه جهل به

الاربعة الباقية بحسب جهة انتهى لا يخفى على طالب الحق والسدوان في هذا الحاصل خطا ظاهر اللفظا و  
 اما لفظا ففى قوله لا خروا لصحاح لا خروا كان عليه ان يورثكماني حصل منه ودفى قوله يتعلق بهما باللام و  
 يتعلق بهما بالباء ولا اوردى ما اذا اراد من التفسيرى ارجاع الصحاح الى اقيم واما معنى فاما اول الاطلاق من جهة  
 بهما غير مذكور فيما سبق ومع ذلك صار فى الكلام ايجاز محل لم يكن كل ذلك فى قرآن السعدين ايضا لم يكن  
 فيه اطلاق محل حتى يصلح لان يقر الكلام طويل كما قال هذا الرجل لعدم فهمه كما لا يخفى على الواقفين الا ان  
 انما نيا فلان الاشارة للعلام مد الله العالى لم يعرض على ما قال شيخ الاسلام بذلك لطريق الله  
 اوردوه صاحب ارجاع الاغلاط بل جهدا ولا تنهيا انرفع به قوله <sup>بما لا يرد</sup> صاحب ارجاع الاغلاط خط  
 العبارة واخر اجبه من الضبط بقديم وتأخير حتى تحير الناظر وزعم انهم اخطأ الباء بفعليته ان تنقل كلام قرآن  
 ليظهر عند الناظرين حال الطرفين وهو بذلك الاشارة الى صفى ضرب الرابع استطرادية ضمنية اذ  
 المقصود بيان جهة السهل الاول والثالث وقد بين فى ضمنه جهة الرابع فى الجملة ولا ضمير بل هو حسن  
 نيكما اذا رست بهما فاصابه وصدا آخر فهو من الاتفاقات احسنه لا بالقصد والارادة وانتدحبال  
 هذا المصراع الفارسى مصرع <sup>من</sup> حبه خوش بود که بر آيد بیک کرشمه دو کار شغال فيما سبق ولو كان  
 المقصود بيان جهة ايضا فعليه ان يورث قوله بالفعل عن قوله حله على الاكبر ليعتقد بالملاقاة واحمل عليها اذ اية  
 شرط فيما يشير اليه قوله او حله على الاكبر ايضا واضح كان عليه بيان الشرائط الاربعة الباقية بحسب جهة كما  
 مذكورة فى المطولات ومن يهنا تبين اندفاع ما قبل ان الاول ان يورث قوله بالفعل عن قوله حله على  
 الاكبر لان ذلك معتبر فى هذا اكل ايضا هذا كلامه بلفظه وحاصل الرفع ان معنى القول لاشارة الى ضرورة الابعاد  
 استطرادية ان المصاح لم يورد لفظ بالفعل لبيان جهة الرابع بل الاول والثالث فقط ولم يخطربا بصير  
 البيان ان بيانها بين جهة الرابع ايضا حتى يتعلق قصده اليها ايضا لانه لم يكن فى صدره بيان جهة  
 بل اتفق الامر كذلك <sup>تد</sup> جهة الاول والثالث وكانت جهة الرابع هى الفعلية تشير اليها بتلك  
 غير

غير مقصود وروية ويزيل على هذا المراد مثليته بقوله كما لا يخفى من جهة الالهي لو كان مقصودا ولكن لا خرق له  
 بفضل من جهة على الاكبر لكن لما لم يكن مقصودا لم يخرجه من كونها تارة لم يكن فيها فضل  
 لا يحكي على الصانع على معنى قولهم قصدوا ارادة ويخافوننا وايضا لو كان ذلك مقصودا يبين الشرط الباقية  
 في قوله تعالى لا تعجل بالامر الا بالامر من الله ومن لا يعجل به الا فسادا والحق ظاهر ان الشرط من الرب كجمل اقول  
 يستعين ان غرض ذلك البعض من هذا انه لا دخل لبعض الضروب في الشكل الرابع ولو بالتبع فلو خرق قوله بفضل  
 عن القولين المذكورين لدخل جميع الضروب فيه هذا هو الاصل فيهم وخرجه الكلام من معنى الى الباطل من  
 واما قوله في ذلك المراد والحاصل هو ما بعد من يخرجون الحكم عن موضعه ويقولون ماذا يشاؤون في حياته  
 ولا يلزم من ذلك احد الشروط بحسب الجهة ذكر سائر الشروط لان بيان هذا الشرط بحسب الاستطراد والفتح كما في  
 بذاتنا الفاسد على الفاسد ولا فهو يتاوى بقوله ولو كان مقصودا بيان جهة كان عليه ان يخرجه فيا بها انما  
 احكموا بالصدق والايقان ماذا يقول من لا يفهم العيان ويطن في ظاهرها لبيان على ان ما قاله بعض انما  
 الزمان من ان الشرائط الباقية سوى الفعلية اربعة ليس بصحيح لان باعداها خمسة كما سيجي فانظر عمل هذا السجى على  
 عدم تبعه وتذره في كلام الاعلام ولم يعلم بما قال الرازي في شرح اثنية لانها الشكل الرابع بحسب الجهة  
 شرائط خمسة الاول كون القياس فيه من الفعلية حتى لا يتصل فيه المكنة اصلا الثاني ان يكون السالبة المستعجلة  
 فيه منفكة الثالث اما يصدق الدوام في الضرب الثالث على صفراء بان يكون ضرورية او دائمة او  
 العام على كبراه بان يكون من القضايا الست المنفكة السوالب الرابع كون الكبرى في الضرب السادس  
 القضايا الست المنفكة السوالب الخامس كون صغرى الضرب السادس من جهة خاصتين وكبراه مما يصدق عليه  
 العربي اعلم انتهى لمضاهاة مولانا بجزء العلوم في شرحه وكثير من المحققين وزاد هذا الرجل فيما وعد على ان خمسة  
 كون كبرى الضرب السادس احدى الخاصتين وصفراء فعلية وسماه شرطا خامسا وخامس تلك الخمسة  
 سطا بقا لما قال الساجد في شرحه ولم يدان بهذا الشرط على تقدير التسليم مما لا طائل من تحته وفيه

مما لا حاجة اليها لما في الاولي من كون القياس من التعليلات وكذا كون الكبري من احدى التعليلات  
 لما في الرابع من كونه في السادس من التعليلات انما هو السادس في اى صدم الحاجة اليه  
 كبرى السادس في التعليلين الاثني عشر ما في الرابع فافهم كل من المصيرين ولا تسرع بالرد  
 حتى لا يكون من التعليلين مع قطع النظر عن ذلك لا باس في عدم خمسة فان تقوم قد خالفوا  
 ولفلاس فيما يستقون مذاهب ثم اعلم ايها الانيس انه قال الفاضل مرزا جان شيخ الانظار الملقاة  
 الارتباط والنسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب كليهما لا الحكم الايجابى فقط كما فهمت الا ان يرد  
 العرف ويؤفهم منها الايجابى فقط قال انهى كلامه عبارة الفاضل في كنه القائل ان يقول الملافة لم يثبت  
 النسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب لا الحكم الايجابى فقط كما فهمت الا ان يرد اسبغنى على العرف العام  
 ويؤفهم منها الايجاب فقط انتهى بلفظ من غير تصرف وقصوده على ما حكمه الطبع السليم ان المراد بها الا  
 والملافة اصطلاحاً عند سيم ارتباط النسبة وهو اعم منه ومن السلب اللهم الا ان يتكلف ويذهب عنى على  
 العرف وان اصطلاحهم وعندهم غلب شماليه في احد فردى المعنى الاصطلاحي اعني الايجابى انت خبير بان  
 في هذا الجواب تخلفا كما يشعر به كلامه ايضا فالتناق من كلامه ان ليس عنده جواب من غير تخلف كما ترى ان  
 واسبق في هذا الكتاب ياد مثل ذلك لا اعتراض مصدر بقوله لقائل ان يقول كما لا يخفى على من له ادنى ذرة  
 فاذا استبان كمر صاحب راج الاغلاط من ادخال لفظ الظاهر اولاً واحاق لفظ قائل آخر وهو يرى منه  
 ثم بيان وجه التامل بقوله اقول وجوابه ان الملافة بحسب اللغة ايضا معني الايجاب لانه معنى الاتحاد الذى  
 يؤمنشاً الحمل والسلب في سلب الحمل وخفى عليه ان انتساب هذه الاشارة الى لفظ الظاهر كان نظير بالنسبة الى لفظ  
 قائل فلا ادري ماذا قصد من يادونه وما تخاف من يادوه الا ان كيد عظيم سيجانك لا علم لنا الا ما علمنا  
 انك انت علام الغيوب ثم لا يخفى على الطبايع السليمة والقراء المستقيمة ان لفظ قائل من نحوه ولو وقع في مثل  
 تلك المقامات لكبر الاشارة الى مثل ما اراد صاحب راج الاغلاط فان بن شان العقلاء بالانطلاق

الخاوية عن الكدورات صراحة وليس ما عدل من التوجيهات الضعيفة اشارة دون العكس كيف من يستجد  
 ان بين الرجل المطالب بالحكمة فيه صراحة وليس وصفاً لقرطيسية ويأتي بلفظ تامل وتدبر آخر العبارة ثمة  
 الى ان يقلعنا بها غلط فاحسن او تكلف فاضح والحق والاولى غير تركنا ذكره كما لا يخفى على ذوي الابصار  
 والمصداق والله اعلم شكافي اذ كان اطلاق ما قال في الشارح فاذن ما قال ببحر العلوم في رد الغافل الفتنة  
 من ان الملاقاة المصاحبة بين الشيخين بان يكون احدهما تابعا للاخر بذا كما فعل على قوله جل من قائل لا تقر بوا  
 من غير النظر الى قوله وانتم سكارا ذمام عبارة ببحر العلوم بذا واستعاره لثبوت احدهما بما جامع المصاحبة انتهى  
 بلفظه فالظاهر من قول ببحر العلوم من ابي الملاقاة معني آخر اصطلاحاً حياً سوى الاول اشارة الى لا يجاب السلب  
 عليه مدار كلام الله وليس مقصوده ان هذا معناه الفتنة والاكتفى بالمصاحبة بين الشيخين ولم يرد قوله بان يكون  
 احدهما تابعاً كما لا يخفى على المصليين على مقتضى هذا المطلب من الاتيان ببعض قول ببحر العلوم ووجبت ايام الناس  
 ان ما قال ببحر العلوم والاستاذ ما دام ظلمه في قرآن السعدين سبحانه وان فهم ذلك بقلب الغواية كما يدل عليه قوله و  
 انفع ايضاً ما قال بعض ائمة الزمان انما فسر في الملاقاة بأهل ايجاباً لانها معناه اللغوي اسي باكيه كبريوسن لان  
 ذلك الغافل قائل به ايضاً كما عرفت في وجه التامل واذا قد عرفت ان مقصود ببحر العلوم من الملاقاة هو المعنى الاصطلاحي  
 لا شك ان ما اوردته الاستاذة في قرآن السعدين بحسب لغوي فتان بينهما فافين التبعية كما زعم واما حال وجه  
 ان لم فقد علمت مفصلاً واجب من هذا البعض انه نسب كلام الغير الى نفسه على ما هو من اية العجب العجيب من هذا  
 معترض الغريب ما اولا فلما عرفت ان بين الجوابين فبقاينا فالاعتراض على سوفهم دون مرام الغير واما ثانياً فبنا  
 لمنا انه اقفى اثر بحر العلوم في الجواب وما لبس بين واحد لكن من اين عرف هذا الرجل انه قائل بان هذا من نتائج  
 نكاره فانه لم يقل سبحان ادا وجهها قوة فكره ادا قول او قلت وان لم يكونا نصاً على هذا المعنى في كل موضع و  
 مثال تلك بل قال فسرنا وصيغة المستحكم مع الغير لا يصح على ما زعم والا فهذا لا يرد عليه بالطريق الاولى فانه  
 فعل من الصيغة في عدة مواضع من هذا الكتاب مصدرة بمطالبة ليست من قبل نفسه بل من اثارها ومنها ما فسرنا



[illegible]

بعض الناصرين فخرج القول بان الحمل معنى الصدوق فغير هذا الشيء محمول اي صادق لا دوى لما ذكره اراؤ  
تغير عبارة القول عنه سوى الاخراج عن الضبط والانجام والربط والانتظام فقلوا عليك بقوله اي مع  
حمل الاوسط لا بما ذكره الحمل معنا الصدوق ومنه يستمعهم يقولون هذا محمول عليه اي صادق لان  
الكلام جيتا في الحمل معنى العرفي وهو اعلم كما جفت الاول بالمعنى العرفي والظاهر انه اراد من قول الله حملة  
على الاكبر ولا تامة ان دعوى المعنى الاصطلاحي لا تحكم نعم يكون ذلك حين تعريف كل تسمية الى اقسامها  
في غيره فلا وكثيرا ما يوردون اللفاظ بمصطلح في الفن بالمعنى اللغوي كما لا يخفى على من تتبع كتب الفرض بوضوح  
سواء قبل هذا تسليم المعنى اللغوي منه لطلاقة فغيره بعد ذلك وادعوا عليه فاجابوا بوجوب ايرادهم ان دفع القول بطلان  
من الرجوع الى ان هذا سبني على المعنى المتبادر كما قيلت بنا سابقا وثبت الرجوع الى الحمل بمعنى الصدوق فان  
الطلاق المحكي واراوة احد فريه من حيث انه فريه مجاز وتختلف بخلاف المعنى اللغوي فاذا عرفت هذا فاعلم انه  
لا بد من سبجاء الكبرى على المقصود من هذه العبارة تسويد القرائن لتفصيل الناس بالبيان ان هذا شئ اخر مما  
من قول الله حملة على الاكبر وتفسيره يعني بالاجاب وحمل الاوسط على الاكبر رض على ان الاكبر يكون موضوعا  
فقط قوله لا مطلقا بل بان يكون الاصغر موضوعا عليها لان الضمير المجرور يرجع الى الكبرى وحمل الاوسط على  
الاكبر لا يكون الا بان يكون اكبر موضوعا عليها ومن الاصغر ولما كان بعد ذلك كلام بعض الناصرين  
منقول في هذا الشرح لم تعرض له وطوبى ذكره فاشارة الى الضمير في الشرح الاول والثالث بقوله ملاقة  
الاوسط للاصغر بالفعل هذا محض غلط واضح فان قوله ذلك يشير الى اجاب اصغرا بما وصغر لا يرجع من الرابع  
مع فعليتها اية وآياك وان توسوس اذ تعصم احصه فان هذا للمقام مقامه لا ترى انهم لما بينوا ان هذا  
يشير اليه ذلك الى ذلك مثله يردون حصص الشير في الشارالية وبالعكس لا يقال فلو احدث من الشرذمة  
يجمعان في بعض الضروب غير كل واحد من المروين اليه فلا تنحصر الشارالية في الشير لانه لا نقول  
الشيء هناك ليس هو احد على التبعين بل احد الثمرين لا على التحسين وشارا الى كلمة الكبرى في الشرح الاول

كلية احدى المقدنتين في الشكل الثالث بقوله لا وسط والى كلية الصغرى للضروب الستين  
الشكل الرابع ولا يوجب عليك في الكلية الاولى والثاني والثالث والرابع والسادس والثامن  
صريح به بذاشاج ايضا لا تنهات بقوله والى السبع فاشاج في فطره ان من قوله عموم موضوعية الاوسط  
لا من غير اشارة الى كلية الصغرى البعيرة في كل ما ليس بشئ ناس من خطه وان يكون لا من غير اشارة الى فطره فلهذا  
يقول في ملاقاته للاصغر الى السبع الصغرى فلهذا في اربعة من الستة وبني الاول والثاني والرابع والسادس  
وقدم لموضع هذا البيان كما اشرنا ثم لا يخفى عليك ان الشئ الاول من الرد الثاني في مجموع قوله عموم موضوعية  
الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل لا عموم موضوعية الاوسط اخره وكذا الشئ الثاني في مجموع قوله عموم موضوعية  
الاوسط مع حمله على الاكبر كما يدل عليه كلمة مع صغرى الاول والثاني والرابع والسادس اندرجت تحت الشئ الاول  
دون صغرى الثالث والثامن وان اندرجتا تحت خبر الشئ الاول اي عموم موضوعية الاوسط لكن خبر عن  
انضمام ملاقاته للاصغر وصغرى الاول والثاني والثالث والثامن مع كبرها اندرجت تحت الشئ الثاني اي عموم  
موضوعية الاوسط مع حمله على الاكبر كما يدل عليه قوله الى السبع الصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث  
الثامن من الرابع بقوله وحمله على الاكبر فظهر عليك من قوله لا بد من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر  
بفعل الاول الثاني اندرجتا تحت كلا الشقين الثالث والثامن بخفض بالخير بالصغرى والكبرى جميعا  
الرابع والسادس اخص بالاول وبقي بعد كبرهما عن الاندراج فطل قول الزيدى الى تمت الاشارة الى شرط انتاج  
جميع ضروب الشئ الاول الثالث وستة ضروب من الرابع لما عرفت من بقا كبرى الرابع والسادس اللهم الا ان يكلف  
من قبل الزيدى ان قوله ستة ضروب من الرابع معطوف على جميع الستة حتى صار كلامه في قوة ان بقا الاشارة  
الى ستة ضروب وبقيت الاشارة الى الاشارة في الكلمة التي لم يرد ان هذا القول يشير الى كبرها وصغرها باجمعا بل انما  
الى احدى المقدنتين اي الصغرى فثبتت الاشارة في الجملة اما لو عطفت قوله على ستة ضروب صار الكلام في  
قوة ان يقال تمت الاشارة بضروبها باجمعا من الصغرى والكبرى كما وكيفا كالاول والثالث

٢٢  
 ووجه اضعف الذي يشير اليه كونه اللهم ان المقام مقام الخصم والتعيين اي حصر الشبهة في الشك واليه وبالعكس  
 لذاتى الشارحين يقولون فاشير به الى صغرى الاول والى كبرى الاول اه دون الاول مطلقا من غير اشارة  
 او الكبرى حين الاشعار خاصة وبما غاية التوضيح والافهام فلو لم يظهر بعد ليدعو الانقضاء من الملك العلم ثم  
 ياتي بالعلم والاعلام ومن ههنا ثبت كذلك ان ما قاله الاستاذ ادام الله منجده في قرآن السعدين حق بلا ريب  
 واقول صاحب راج الاغلاط وهم وسراب مبنى على عدم النظر في ظاهرا اللفاظ والمباني فضلا عن التعمق في البعاط  
 فظهر لك ان قوله فما قال بعض الزمان ردا على الشايع اليزدي كلام طويل وحاصل ان اتمام الايات الى جميع  
 اذكريس تمام وانما لم تفتقر الاشارة الى كبرى الضرب الرابع والسابع وهى لم ثبت اللهم الا ان يختلف  
 ويختلف فاعلم ان على جميع ضرب لا على ضرب ويراد من الاشارة الى كبرى ليس بشى ليس لما عرفت انه شى عظيم لا يمكن  
 انكاره الا كما ذكرنا قال لان الضرب الرابع والسابع يدخلان تحت عموم موضوعية الاول وطرح طاقاته  
 لا صغرى علمت ان معنى كبرهما وكذا قوله فثبت الاشارة الى الضربين المذكورين لما عرفت من عدم ناهيا وكذا قوله  
 على انه عطف قوله سنة على فجميع اه مشهور لا يخفى على الصبيان وليس فيه يختلف بل هو صحيح لما عرفت فصلا ان  
 المقام مقام المحصور هو يقتضى العطف على قوله سنة وعلى اطلاع على ما اراد من قوله مشهور او مشهور في ذمته او ذم  
 من علمه او فى شى آخر سوى انه لما علم في نفسه انه لا يقدر على توجيه من قبل نفسه ويرى محاصرة وجهين جبر حاصلا  
 فتحرر عن حصره فاراد ان لا ينسب اليهم ما ومن نتائج افكارهم بحيلة الانتساب الى المشهور والافهم يورد واحد على  
 الميزدى سوى الاستاذ وما يظلم في قرآن السعدين حتى يكون توجيه مشهورا الا ان يعنى من قبل ان شهرة ابو ابيان  
 قبل الابداد ولعله ياتر قائل قلت هذا العطف مشهور ولو لم يثبت الا بادي ذمهن قلت الشهرة كم كيف  
 بماذا البحث عنه حتى صار مشهورا بين الاتمام فاستعمل قوله والعطف على قوله ضرب آه لم يرد بحيد كفه ذلك  
 البعض قد عرفت في الدرس السابق جبايته ونعناه فلامعنى لما قال في النهاية لانه لا معنى لقوله جميع السنة كما  
 لا يخفى على من لما تبصرت فتصبر وقال الفاضل مرزا بان الة تشعير الى بعض الشرط في الشكل الرابع اعلى الى

بلغة من مع كنية الصغرى اقول خذ من تخصيص الاليلون مجازا لكلامه فيما بعد وهو لا يخفى على طالب  
 فيه ومن ذلك اراحتا قال بعض مطهرى تخصيص الاشارة الى ايجابها مع كنية الصغرى الى ذلك في  
 العارث الجاهل والفاضل الباغوى وجهها مبنى على فلة التدبر كما فهم لان تخصيص الالفهم من كلامه عليه السلام  
 تنقل كلام الصغرى بماهية حتى يظهر لك حال هذا الكلام قال قوله اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته  
 للاصغر بالفعل وحمله على الاكبر يشير الى شرط الشكل الاول والثالث في جميعها كما وكيفية وجهته الى بعض شرط  
 الرابع اعني ايجاب المقدمتين مع كنية الصغرى وقوله واما من عموم موضوعية المستند منه شرط الشكل  
 الثاني كلها والقبض الاخر من شرط الرابع اعني اختلاف المقدمتين بالاجاب والسلب مع كنية  
 احدهما انتهى بلغة وانت تعلم ان لا يخفى على احدهما من المصليين ان هذا المقام مقام المحصور كيف لا فانه يصح  
 باشارة كل لفظ الى شرط على عدة ولما كان الرابع شرطان سوى الجهة الاول ايجابها مع كنية الصغرى و  
 الثاني اخلا فيها مع كنية ايجابها ونسب الباغوى الاول الى عبارة والثاني الى اخرى علم ان العبارة الاولى  
 لا يشترط سوى الشرط الاول كما ترى مثل ذلك في كتب الفنون كبريا من وجوه الاعراب في الكافية ونحو ما يقتضيهما  
 فالمفرد المنصرف اه وينادي على ذلك المراد ما قال بعد ذلك في التفصيل ولما اشكل الرابع في شرطية  
 المقدمتين مع كنية الصغرى واختلافها مع كنية احدهما فاشا رقبوله من عموم موضوعية الاوسط الى كنية الصغرى  
 ان الاوسط موضوع في صغرى هذا الشكل وبقوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل وحمله على الاكبر الى ايجاب المقدمتين  
 ان ايجاب الصغرى يفهم من قولهم مع ملاقاته للاصغر بالفعل كما عرفت وايجاب المقدمتين من قولهم على الاكبر  
 فكلامه من غير تصرف فعلك تخطت ان كلام الباغوى سابقا ولا حقا نايدل على تخصيص شرط الشكل الاول  
 ما حسب راج الاطلا والا يكون مجازا لكلامه فيما بعد ومن بهنا طويلا نبدأ من قوله انقول من بعض المتأخرين  
 عينة واما من عموم موضوعية الاكبر هذا هو الامر الثاني من التردد الاول وعطف على قوله اما من عموم موضوعية  
 الاوسط هذا غلط صحيح وايجم عطف على قوله من عموم موضوعية الاوسط بدون اياها من ان تكون

العنصرية التي موضحها بالأكبر كلمة كافي جميع شروط الشكل الثاني ينبغي ان يبين كافي جميع شروط الشكل  
 الثاني والضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع كما والضرب الاول والثاني والثالث  
 كمنه يخرج القول على الاختلاف اى اختلاف المقدسين بحذف المضاف اليه وعوض بصيغة المضاف اليه كما رأيت  
 مع ما من خط المؤلف لا لفظ اللام عنه والظاهر ان قوله وعوض له عطف على حذف المضاف اليه هذا  
 العطف عجيب كما لا يخفى على الواضعين فافهم في الكيف اى لا يجاب السلب فقد دخل الضرب الثالث في الزم  
 في كلا التزيين المذكورين فاعلم منها ان كلاً منهما يمنع اخلوا لكانا منع الجميع كما يدرك ما الباحث على انه عدل عن قول  
 الشارحين لمنع اخلوا لمنع الجميع سوى تحذير العبارة انصية بالركبة قبل منع قضية مانعة اخلوا قد ركبنا  
 صادقين وهم يوردون لفظ اما وادفيا كقولهم زيداً ما لا شجر ولا حجر وجواب ان هذه قضية مانعة اخلوا عن الظاهر  
 مع جواز جمعها على ما مر وما نحن فيه ليس لك لانه لا حكم فيه لمنع اخلوا اصلاً ويجب منه اجتماع هذه الشروط كلها  
 ضرورة ان الشرطية الاشكال للدرجة ماخوذة معاً ومجموعة ايها الاذكياء المصنفون باسناد عليكم ان  
 تحذرون عن حاصل هذا القول ان كنتم تعلمون فانه لا يدرك اى شئ يورد ولا يرد وما ذا حاصل المورد والراد  
 ولا اركم الوصلين الى ما جعله من البهاكين فعلى البيان وعليكم ان تظروا بعين الامعان وبهاته اعرض  
 اولاً لاول الامر ترا جاب بحق عند نفسه ان بقية المصنف عد شرط الاشكال الاربعة في الضابطية باجمعها  
 بعضها فلا بد من حذف كلمة اما واد الدالة على عدم الاجتماع كما اذا اردنا ان نجتمع شروط الصلوة والركوة  
 والصوم والحج معا فنجد ان بقية ضابطية شرائط الاربعة انه لا بد فيها من المورد والضابط عدم الاكل و  
 الاستطاعة بالاولاد والجماعة دون الفاصلة هذا حاصل اعتراضه ثم اجاب بوجهه بقوله فاعلمت بقضية  
 مانعة اخلوا قد ركبنا صادقين وهم يوردون لفظ اما وادفيا كقولهم زيداً ما لا شجر ولا حجر انتهى لفظه واست  
 خيره ان هذا الجواب انما يتوجه الى السؤال المذكور خلاصته ان كلمة اما واد في كلام المصنف يمنع اخلوا لمنع الجميع  
 فلا ينافي في الحكم المطلوب للمصنف ثم رد هذا الجواب بقوله قلت هذه القضية ليست قضية مانعة اخلوا ليصلح ايرادها فيها

٢٩  
 ويكونان والذين على من كل كسب وبيع في كل ما اشترى من الخمر أو غيره من ما حرم على من في حرم القضاء وما كان  
 فيه ليس لك فانه لا حكم فيه من كل ما اشترى من الخمر أو غيره من ما حرم على من في حرم القضاء وما كان  
 الاربعة من الخمر في كل ما اشترى من الخمر أو غيره من ما حرم على من في حرم القضاء وما كان  
 اصل الايراد مع ما له وجاب صله ان المشروط القياس الاقتراني الكلي والشرطي الصوابية من حيث وجه القياس  
 المذكور وجدت الضابطة وهي عبارة عن اخذ الامر من ما لا يدل على انما هي احد الامر من على سبيل منع انكروا  
 كل قياس لا بد فيه من كل الامر من كل الشرطين كالأول والثاني من الرابع والثالث والرابع من  
 من جهة من كليهما فقد بان ان الشرطين قد يجتمعان وقد لا ولكن لا يرتفعان عن القياس فعلم ان هذه هي  
 الخمر ليس المشروط بنوا الاشكال الاربعة مأخوذة مما قاله الفاضل مرزا جاب بل القياس الضابطة بخلاف  
 اما جمعها في جميع الضروب تحققاتها ان تحققت في الشرط في ضرب ذلك في ضرب آخر وكذلك والضروب كلها مجمعة  
 في الضابطة فانها مشعرة الى كلها فتخرج عما نحن فيه وليس هو مقتضى المقصود حتى يرد عليها او يرد هذا الشارح ولما كان  
 جهل بحية نقل عبارات القوم مع عدم ادراك العيين بن العيين نقل ولا بد من شرح بحجج العلم والجواب مع رده  
 من شرح الفاضل مرزا جاب مع من وان في السؤال ولم يدرك ان بينهما بونا بعدية فقد فضل ضللا لا مبيننا وقع في  
 حصص يصح حيث تحيط السؤال مع الجواب فاعلموا ايها المنصفون الاوكيا بهذا حال صنف زبانا هذا فاعلموا ان  
 لا يعلم الفقيه وصنف في كتبها بالنسبة الى هؤلاء المصنفين انما هو من ساطير الاولين انهم لا يعرفون الا القواعد فضلا عن المعاني  
 ولا يمتازون بالفروع والبيان في نفس كان بالاصل المذكور كيف لا ينطق بهذا التفرع فانفع به ما قاله الفاضل الباغري  
 والصواب ان يقول لا بد من عموم موضوعية الاوسط بخلاف كل ما فان الشرط في الاشكال المذكورة امران معا كما بينه  
 في بعدا وشرائط الصلوة والحج والطهارة والسير مثلاً ولا يجوز ان يقع في الطهارة والسير ولا يصح تضييقاً لغيره انكروا  
 المقصود بها عدم الاجتماع في الكذب مع اسكان الصدق وسماعه للاجتماع في الصدق انتهى كلامه فقم الاصل وجب  
 التفرع فان الشجرة تنبئ عن ثمرها كما عرفت على اننا نقول كون العبارة على هذه المنهج بما مع الطهارة او مع السير

بما خافني صحتها كما صح ببعض اللاحقة بأن تحريف عبارة بها العدم فإنه قال كون العبادة بالمدال البهية لا بأثر البهية  
ولا معنى للعبادة بهذا المعنى لكن بالباس به لما عرفت إن على تحريف العبارة بقرينة المقام بل ليس في كذا  
أو كذا بأن يظن في نفس العبارة كهيئنا قالى وسمت الإشارة الى جميع شرائط اشكل الاول والثالث بحسب الحكم والكم  
واجتهد والى جميع ضروب اشكل الرابع بحسب الحكم والكم فقط لانه قد علمت سابقا شرائط ضروب الستين  
اشكل المذكور وقد عرفت مناسبا بقا انه بقى كبر الرابع والسابع فظهر عليك من قوله عموم موضوعية الاكبر  
مع الاختلاف في الكيف شرائط الضربين الباقيين من الثمانية ايضا ليس هذا موقع القابل الواو لان  
هذا القول يخرج من اجزاء الدليل تمام الإشارة لا تقريه ويتبعني ان يفسر شرائط الباقي من الرابع لتخرج كبر  
الرابع والسابع ايضا مع منافاة نسبة وصف لا وسط الى وصفت الاكبر انما عجز عن المنسوب اليه في الاكبر  
بوصف الاكبر لكونه محمولا في المطلوب الا فالمنسوب اليه فيها هو ذات الاكبر كما ان المنسوب اليه في الصغر  
هو ذات الاصغر بل بعينها عبارة مولانا الى الفتح رحم وزاد عليها مولانا ابو الخير ما حاصله ان المراد  
في هذه الضابطية هو ذات الاكبر وذكر الوصف ليس الا لرعاية النكتة المذكورة انتهى وغيره هذا الشرح  
باو في التعبير حيث قال يعني ان المرادة هو ذات الاكبر وذكر الوصف لرعاية النكتة المذكورة فاما النسبة  
اي نسبة وصف لا وسط الى الوصف الذي هو العنوان في ذات الاصغر لعل هذا التفسير يقول عن بعض  
الشارحين كانه في كلمة اي التفسيرية بعد قوله لنسبة دون الى وهذا الرجل لما كان جل تحريف العبارة مع عدم  
الادراك بمعناه او رد بدله كلمة الى اجمارة والا فلا معنى لقوله الى الوصف الذي هو العنوان الى ذات  
الاصغر في هذا المقام فافهم قوله الى وصف الاكبر متعلق بقوله نسبة وصف لا وسط وقوله النسبة متعلق بقوله  
منافاة بقوله الى ذات الاصغر متعلق بقوله النسبة هذه العبارة من الفضل مرزا جانج نقلها مع عدم فهم  
معنى العلق كما يدل عليه كلامه الآتي يستطلع عليه فانظر متفحفا وانما قيد الله الا وسط والا كبر الوصف  
وقيد الا صغر بالذات لان الاصغر هو موضوع المط لا يكون الا الذات بخلاف الا وسط والا كبر فانها





اشكل لان الانتم كما كنتم في الاشرار لتحقق المناقاة ولما قدينا بذلك القديس لا كما لا يصح على احسن  
 المحصلين هذه العبارة غلط فاحش والصحيح لان بائين القديسين مختلفتان ولما كان طريقه عدم فهم عبارات  
 القوم جميعها باعتبار المناسبة القياسية اورد هذا المطلب ثانيا من كلام آخر من غير فائدة جديدة ولم يطلع  
 على ان يطلبها واحد حيث قال والمراد بكونها متنافيين كونها بحيث يتحقق بينهما المناقاة بعد فرض هذا الموضوع  
 وان كان الموضوع مختلفا بالفعل ولما كان من يهينا الى آخر الشرح نقل عبارات القوم من شرح التفسير بعض  
 شرح السلم وبعض شروح الضابط مع زيادة اغلاط من في ون التعرض لما في قران السعدين اقتصرت على  
 هذا القدر من الكلام وتبرأت من القبح نخرافات الاولام واحمد الله الملك العزيز العلام في الافتتاح والانتقام  
 والصلوة على عبده ورسوله خير الانام وعلى آله واصحابه الغر المحجلين باعقابهم الى الالام  
 الحمد لله كتاب كامل النصاب موسوم بشمس التحقيقات في رد سراج الاغلاط  
 مولوى هادي حسن صانعه المدع عن سور الشجن واللكن مولف سنة ثمان و  
 اربعين بعد المائتين الف سنة من حجة سيد المرسلين حسب فرياش  
 سجنم فضائل وكمالات مقبول انام مولوى شيخ الاسلام  
 دام فضله بتاريخ ششم جادي الآخرة  
 ١٢٥٩ هجرى در طبع محمدى  
 بناب طبع رنجته شد  
 فقط

فهارس البيان وغيره

فهارس التلخيصات

مجموع	خط	حج	نسخ	مجموع	خط	حج	نسخ
لأن	لأن	٥	٥	بقوله سبحانه	بسمانه	٤	٢
الاهيات	الاهيات	١٤	١٤	بوايته	ولاء	١	٢
بليغ	بليغ	٢	٢	الحج	الحج	١٤	١٤
المبر	المبر	٣	٣	عرفت	عرفت	١٥	٢١
سك	سك	١	١	عنه	عنه	٢	٢٣
يزري	يزري	٢	٢	قريباً	قريباً	١٥	٢٤
استرجاعاً	استرجاعاً	١٧	١٧	لاحتراز	لاحتراز	٣	٢٤
ان البحر	ان البحر	١٨	١٨	قول	قول	١٤	١٤
يعدم	يعدم	١٠	٨	الوايته	الوايته	١٨	١٨
السابع	السابع	١٩	١٩	الوايته	الوايته	٥	٢٨
يعينوا	يعينوا	١٢	١٠	مقصود	مقصود	١٤	١٤
التالي	التالي	٢	١٢	بصم	بصم	٢	٣١
بيان	بيان	١١	١١	الكفرات	الكفرات	١٠	١
هذا البحر	هذا البحر	٣	١٢	تلونا	تلونا	١٩	٤
ذلك	ذلك	٢	١٧	ان سلتنا	ان سلتنا	٣	٨
الموضوعية	الموضوعية	٤	٤	الوجود	الوجود	٩	٩
باعداد	باعداد	١١	١٤	عليه الحاشية	عليه الحاشية	١٣	٩
قلنا	قلنا	٣	٩	قرايتي الحاشية	قرايتي الحاشية	١	١
يقول	يقول	١	٢٠	اد	اد	٨	١٠
السابع	السابع	٥٠	٢٢	فيها	فيها	٥	١٢
بوالى	الى	١١	١١	الاخراج	الاخراج	١	١٣
فالاول	والاول	١	٢٥	الورد	الورد	١٣	١٣
القر الاول	القر الاول	١	٢٥	الدين عبد الله	الدين عبد الله	١٣	١٣
وخطا	وخطا	٢	٢٨	شميتة	شميتة	١٥	١٥
				قبائل	قبائل	١٤	١٤

مقتضى

# رسالة صقله البيان بما تنكدر به صفاة الايمان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد المستهان احمد الشهبير شيخ الاسلام قد وقع النزاع والكلام في جواز امتناع صرف الكلام في  
 الشعر والنظام بين الماساة والعلماء ومعايرهم القرم الهام واما في حفظه تعالى النعمان حتى يتوه من  
 من جواهر الايام باللايين بشأن الاعلام مصليا لما نزل به قدم ذلك القرم الهام حتى القى هذا الحديث  
 انواه الخواص العوام لاسيما احببنا العظام واصحابنا الكرام وحداني اصرارهم ان يقول فيه  
 شيا من النقص والايام وكان الماساة والعلماء مانعا عن التجا على هذا المرام كما لا ياك وان قيل في تلك  
 الخرافات والايام اذا تاهوا واحتا فوسا الاعلام يميزون الصحيح من البقاع فما الحاجة الى الوقوع في هذه  
 الظلام والوقت اجل من ان يصح في تلك الترات من الكلام لكن ما شنع اجهل والغاوه في الانام  
 حتى شبه اجهل بالعلماء العظام وطاء الله قد وقع اراج راج الدواهي والالام ما عجب ان لا  
 يركش حقيقة هذا الكلام على علماء الزمان بالامام شيعت في هذا المرام متوكلا على الله النعمان معرضان  
 التشنيع والالام تاركاي بالاهما الليام فانها شان اجهلة وسفهار الانام ودلائل العجز عما يتكلمون

منه الى ان النقص  
 في الحقيقة هو ذلك النقص  
 في الحقيقة هو ذلك النقص  
 في الحقيقة هو ذلك النقص

منه الى ان النقص  
 في الحقيقة هو ذلك النقص  
 في الحقيقة هو ذلك النقص  
 في الحقيقة هو ذلك النقص

منه الى ان النقص  
 في الحقيقة هو ذلك النقص  
 في الحقيقة هو ذلك النقص  
 في الحقيقة هو ذلك النقص

بصل الكلام واكتفيت على **البيان** الشافية والمنع المفيدة للافهام وارايك **البيان** على ما بلغ عن  
 محاشرنا من **الالزام** **قال** القرم الهمام في رسالته التي ترجمها بصفاة الاديان في تحقيق السجنان ان بل  
 العربية قاطية ينص على منع المنع لاجل الضرورة الشعرية اذ هي انما تعتبر في صرف المتقى دون العكس  
**وقال** **الاستاذ** العلامة في رسالته المترجمة بنهاية البيان ان في تحقيق السجنان محترضا عليه ان هذا الكلام  
 مبين وليس هذا الا القادر ان اب على اعين البصير فان صرف الالزام صرف امتناع صرف المنع صرف  
 من الضرورات الشعرية قال العلامة الزمخشري في ضرورة الشعر عشر عدلتهما حمل قولي وتخفيف تشديد  
 مد وقصر واسكان وتحرريك منصرف صرف ثم تعديده وقال ابن مالك في التسهيل ويتبع صرف المنع  
 اضطرارا وفي الغيبة في الاضطرار ان تناسب صرف ذو المنع والمصرف قد لا يضرب بل هذا لا يجرى  
 بخفى على من اطلع على فارسية السعيد حيث قال في اذ ليس الانسان طال لسانه كسوء مغلوب يحصل على  
 بالكسب فان السور منصرف وقد سقط عنه القنوين لضرورة شعرية والبيت على البحر الطويل انتهى موضع الحاجة  
 منه ثم لما كتبه عليه وعلى امثاله ذلك القرم الهمام غير تلك الرسالة المحدثه ومحي عنها واثبت فيها اشياء  
 اضاف بعضها اليها اقتداء بالاستاذ العلامة وان قل قدس في بعض النقول ايضا وعلى عليها حواشي يضع  
 ذلك الايراد والمنع الاندفاع واوّل قوله بتاويل لا تقبله السليمة من الطبع فقال قوله اهل العربية  
 قاطية اى جمهور اهل البصرة وبعض اهل الكوفة متمسكين بان الضرورة الشعرية تزاد الاشياء الى اصولها  
 فجاز صرف غير المنصرف لاعتكده واما ما ذكره من معارضة بعضه بشي فلا يكون من باب الضرورة بل شاذ  
 يخالف للقياس وقواعد الجمهور والشاذ لا يصلح حجة ودليلا وزعمها صاحب المنهل بان الرواية بذلك  
 ناسبة في صحيح البخاري بلا شك والرواية الاخرى بتقدير ثبوتها لا تعارضها وبأن الكوفية لم يستند  
 الى هذا البيت بل انشدها عليه شواهد كثيرة لقوله في طلب الازار من بالكاتب في ثبوت بنسب غائبة  
 النفوس غرور واحجاب عنها شارح الارشاد واما الاحتمال كقولهم واما لا نسلم ان المراد

اشار الى ما ذكره العلامة

اشار الى ما ذكره العلامة  
 في رسالة في تصنيفه في بيان  
 رسالة الاستاذ العلامة في بيان  
 في بيان تصنيفه في بيان

بل وجود حتى يردوا لم يستندوا الى هذا البعث بل اراد مخالف القياس من احتمال الصحاح ولو سلم  
 فهو شاذا في قول بل بالقياس الى غيره وقال الانباري المذهب الكوفيون فليس بحجة متصلة لان الضرورة انما تجوز  
 الرجوع الى الاصل كصرف ما لا ينصرف ولا جعلنا المنصرف غير منصرف للضرورة كرجعنا غير الاصل  
 للضرورة انتهى بلفظه **اقول** مبادئ التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان قوله امي جمهور اهل البصرة وبعض  
 اهل الكوفة مردود بان لفظ الابل اسم الجمع وهو الذي يدل على جميع الافراد على سبيل الاجتماع فلا يجوز  
 ان يراد به اكثر على سبيل الحقيقة فضلا عن ان يراد به اكثر قوم والبعض الاخر من قوم آخرون معا لا  
 مجازا وجمع كونه مردودا على العلم القرينة بدفع بان لفظه قاطبة بهنا ونهنا حالا موكدة للابل هي  
 يتقارر معناه بذاته ولكن يوتي به لتأكيد الشمول ومن العلوم ان التأكيد الشمولي يرفع احتمال التجوز  
 مثل طرأ حميما وكافة في نحو جاب القوم طرأ ونحو لا بمن من في الارض كلهم جميعا ونحو وما ارسلناك الا  
 انما الناس كما لا يخفى على من طالع المعنى والرضى ونحوهما فاذا نال ساع هذا للتخصيص الواجب لخصا عن  
 تخصيصين مجازا ايضا ولا حلك ان هذا التخصيص انما هو تخصيص كافة للناس باكثر العرب وبعض العجم معا بعد  
 في لك وهذا البيان كان مما يتعلق بالفنون العربية والعلوم الادبية والان اشترع في الجواب نحو اخر  
 يتعلق بعن المنطق **فاقول** هذه القضية موجبة كلية لما قال العلامة التفتازاني ناظرا عن ثبوتها  
 في قاطبة سور الموجبة الكلية واذا قد عرفت ان تخصيصها سلبية جزئية يكفي لتحقيقها ما قال به الكوفيون وبعض  
 صرية كما اعترف به هذا العالم غنم ايضا فنحقق السلب الجزئي والتفيع ما ادعاه من الايجاب الكلي ثم انهم  
 الجواب بما يتعلق بعن المناظرة **فاقول** هذه القضية مع قطع النظر عن تلك الامة اللفظية والعلامة  
 ملقية ينبغي ان يكون كلية اذ المقام مقامها تفصيل ذلك لانه لما قيل سبحان في سبحان من علمته الفاخر  
 لان يقطع عنه التوفيق للضرورة فرفع هذا الاحتمال انما يصح اذا لم يكن ذلك مذهب احد واحتمل لهذا  
 صمود هو القضية الكلية والاعلان يقول لعل الشعر مبنى على مذهب من جوزه فانفع لك من كتاب

والنقد في المطلقة بالفتور الثلثة ان ~~الفتور المذكورة~~ كحقيقة لا يصلح لان يكون مبهمة بالحق الذي لا يقبل  
الجزئية فكيف يقبل التحصيل فضلا عن التحصيلين ولعل هذا لا يجاب على الماويل بالبحر في المذكور كمنه في ~~الفتور~~  
لا ينقص من اي شيء نعم قيل فيه من ابن مضمون بل سدا كسند رست وبذلك التقرير انرفع ايضا التوجيه  
الذي نسب الي بعض حوادث الزمان ان القزم البهام رجع لما قور البصريين ولم يعتد خلاف الكوفية شيئا  
يعتد به ولا شاحة فيه اذ شملها واقع في اكثر عباراتهم كما لا يخفى على من صرف عنان بصره الى المطول والاطول  
انتهى لما ذاعرفت انما لا تحمل الكلمة مجازا ايضا وهذا توجيه انما يصح على تقدير التوجيه **اقول** عدم الاعتدال  
بقول ما لا يه قول غير صحيح وهو لم يثبت بعد بل الامر بالعكس لما صحح به الان في في الصحيح بمضمون التوجيه  
شارحا لقول ابن هشام للفظ ان يخرج الصرف ناقلا عن جواشي الموضع وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من  
تشبيه الاصول بالفرع انتهى وسيا يتك نريد بيان لذلك حتى ياتيك اليقين واما لانه قول قيل لا يصلح  
الاعتدال بمقابلة جماعة كثيرة وهو خلاف الواقع لان المقائلين بالكوفية والاختش والواقسم من كان  
والفارسي والكلبي والزمخشري وابن مالك ابن هشام والرضي خلافا لما في البصريين فلاح ان الداهيين الى  
امتناع المنصرف للضرورة بهم الكثير من المعتدون ولا يؤسوسك ان نذهب البصريين هو الذي لا يجوز  
في اكثر المسائل فهو المعتد عليه لا نأقول نعم لكن لا يلزم الاعتدال على قولهم في كل مسألة بل فيما ثبت النصرة فيه  
ليس من المحقق لديك ان الكوفية اوثقهم رواية واعلمهم شعرا ومن جهنا قال ابو حيان لتأقيدين بانبات  
اسباب البصريين بل نبتح الدليل وفي الاقترح الكوفيون ارجح رواية وقال ابن جني الكوفيون علامون باشعار  
لعرب مطلقون عليها وقال ابو حيان في مسألة العطف على الضمير المجزوء من غير عادة ايجاز الذي شخا جوا  
وقوعه في كلام العرب كثير الظاهر انتهى ولهذا قالوا في كثير من المسائل كما لا يخفى على من اطلع على خواص  
الافصح اما قول ذلك البعض شملها واقع في اكثر عباراتهم معروفا الى المطول والاول انما رست في المعكولات  
لموضوعه لرفع احتمال المجازات كما لا يخفى على من اطلع على المختصرات فضلا عن المطولات والاولا ~~الاولا~~  
المزبورة

المسبب الى ذلك ~~المنسوب اليه~~ ما قيل في كلامهم من قول من جعل الحاشي طرادا وادبه حاشية  
انما قيل كلام قوربي على شرح القاضي سلم العلوم فليس له خط من المباح بل هو قبح من مخرج اول  
غرض ان القرم البهام تامل محض وليس صليحة الاقل الصفة الناقلة المحض لما يراخذ يصح نقله  
مخرج بانه لم يل المحشى المذكور بل قال للمشيخ الا عذار عند الضرورة شعرية كما وهم لانهم نضوا على منع  
المنع لاجلها اذ هي انما تعتبر في صرف المنع دون العكس التي بلفظ كما في النسخة المنقولة عن اصل المسألة فليح  
فيه لفظ الابل يدل على الجمعية ولا قاطبة ليوكد بل اذ بها ذلك القرم البهام من قبل نفسه نسب الى المحشى  
سجناك هذا مبتدأ عظيم فان لم يكن بل كلام المنقول عنه برى عن الايراد وحسب في نفسه بل التاويل  
بانه مذنب البصريين بخلاف قول الناقلة التهم على ذلك المحشى كما عرفت فالحاج ان مثل تلك التوجيهات  
زياد وفتح له لا يصحح ~~و~~ ولن يصلح المعطار ما فسد الدبر واما التفوه المنسوب الى ذلك البعض  
ولكن نحن نعلم ان تلك كلمة فنقول يتوجه مثله على ما تفوه هذا البعض فان صرف ما لا ينصرف هو انما هو  
المنصرف كليهما من الضرورات الشعرية كيف وذكره مطلقا ولم يقيد به مذنب دون مذنب فاقول  
لا يتوجه ذلك على الاستاذ العلامة اذ لم يورد لفظ يدل على الجمعية كما اورد القرم البهام لفظ  
الابل ولم يوكده بلفظ يدل على الشمول كالقرم البهام بلفظ قاطبة والمقام ايضا لا يقتضي الكلية بخلاف  
قول القرم البهام كما عرفت مع ان الاقوال بذكره مطلقا وبعدم التقيد ايضا تصحح بانه يساوي التجربة لا الكلية  
بخلاف قول القرم البهام فانه لم يذكره بدون التقيد بل الى بسوء الكلية فاقترقا وشان بينهما واما التفوه  
اليه بانه واذن لا مذنب في ان الرسالة هي ترجعها ذلك البعض تشخيذا لاذيان في تحقيق السجنان حرية بان  
يترجمها بتوحيه لاذيان في ابطال تحقيق السجنان فاقول بيت شعري من ابن عظم ان الاستاذ العلامة لما  
بل ناسا باغاية البيان في تحقيق السجنان حيث قال هذا غاية البيان في تحقيق السجنان على نهج ما قال العلامة في التفسير  
في كتابه في تفسيره الا انه لم يفسر بعض الكلام صرح بالاستاذ العلامة خاتمة القول وليكن في آخر المقالة



في هذه الرسالة التي سماها شيخنا الشيخ الفاضل في الدين لم يطلع على معناه ذلك الذي  
 الاول تخيير الاسم فوقع فيما وقع من التسمية التي توهم من الاذيان تقليد العقل المحقق للفتى الذي ارام  
 حيث سمى تقوية الايمان بالحدوث الذي توهم من الايمان من ان يكون يدوم في تسمية ذلك الصبر العام  
 بصفاة الاذيان ايضا ماخوذ من خطبة شرح القاضي لم يلحقه الا على الواقعين بكذا  
 اذ هو يسمي رسالته بقرة العيسين ابطال سحر الرجلين تقليد المحدث الديلمي في بيان من هو الله لا يقدرون  
 على تجديد اسم الرسالة مع ذلك يولفون ولولا التشفيع بامثال ذلك منا في المعاشرة فقلت سالتهم  
 جديدة بان يسميها المحققون بخطم الاذيان فيما قال الاكابر في تحقيق البيان في رسالتي هذه حرية بان ترجم  
 بصفاة البيان مما تشكك به بصفاة الاذيان قوله الضرورة الشعرية ترد الاشارة الى اصولها فجاء  
 صرف المضرب لانه قول نعم هذا استدلالهم لكنه مرفوع بانه دليل على بدل عليه ما نقله عن الكبار  
 من ان نزع الكوفيين ليس بحجة معقولة واستدلال الكوفيين من صحة الاشعار الكثيرة من بلغا العرب بليل  
 نقل وقد ثبت في موضعه ان النقل الصحيح صحيح على اصل النصيح في المتن والادوية كيف واصلا السماع ولذا  
 قال ابن الجني في الخصائص والقارض القياس والسمع لظفت بالسموع على ما هو عليه انتهى على  
 القول بان الضرورة الشعرية ترد الاشارة الى اصولها فقط غير مسلم اما سمعت ان الضرورات ترجح  
 المخلوقات والضرورة لا تختص بالاشياء الى اصولها اما ترى ان الوصل في هذه الوصل اصل وقد  
 يقطع وهكذا في غير ما من الضرورات ولا سيما اذا ثبت في كلام الثقات في البيان شرح الديواني  
 ترك صرف حدود وحارث ضرورة وهو جائز عندنا غير جائز عند بعض البصريين فافقتنا الاختلاف  
 ابن برهان والفارسي وجمعا اجماعا على جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر ضرورة فلذلك يجوز ترك  
 ما ينصرف في الشعر وقد جاء كثيرا في اشعارهم ثم قلل بعد الاستشهاد بكثير من الاشعار وشواهدنا كثيرة  
 اما القياس فاذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة كبيت الكتاب فبيضاء يسرى رحلة  
 قال

هذه العبارة كما في  
 آخرها بالبيان في  
 في انهم قد نقلوا  
 في انهم قد نقلوا

هذا هو الذي  
 في المتن

قال قائل من اجل خبر الامام حبيب بن اوزاع حذف القوتين الضرورة الاولى والواحدة من مستحكمة التواتر  
 بالكنز لا خلاف في ان حذف الساكن ابون من حذف المتحرك ولهذا الذي ذكرناه صحة وانفسنا  
 ابو علي راجع القاسم بن برهان ولم يذكره ابو بكر بن السراج قوله ولما مر داس فعارض بصحة شيخي الآخر  
 قال الاحتمال كاف للدرا قول ذي شيخي وجدي ايضا لكن لا يخفى ان مجرد الرواية لا يكفي للمردود  
 كان كافيا اذا كان ارجح لما قال السيوطي في اصول النحو اذا تعارض النقلان اخذنا بجمهور الرواية  
 شيخي وجدي ليست بارجح بل الامر بالعكس يدل عليه قول صاحب المنهل في الرواية الاخرى بقدر ثبوته  
 لا تعارضها وايضا يدل على رجحان مرداس الواقعة التي كانت باعثة على انشاء هذا الشعر وهي ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم اعطى حجابا من المولقة فلبسهم منهم عنيقه من حصن الاثني بن حابس كلوا منها  
 مائة ناقة واعطى عباس بن مرداس خمسين فقال العباس هذا الشعر يخاطب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فاعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ايضا مائة ناقة ولعلك تحفظ منه ان حصن يقابل حصن فاقبض  
 ذكر مرداس بخصوصه فذلك الدليل القلبي اي رواية مرداس لما كان بنفسه راجعا كما عرفت يكون مع  
 الدليل العقلي الذي استنبط من القصة المذكورة راجعا بالطريق الاولى واما رواية جدي فايضاح حجة  
 لما من المنهل فلان مرداس لم يكن جديا شاعرا بل بابه ولا ترتيبا له رواية غير مرداس ولو كانت حجة  
 لكنها تطل الاستدلال بمرداس لما تقرر اذا جاز الاحتمال تطل الاستدلال لانا نقول هذه المقولتين  
 وظائف غير هذا الفن واما بهنا فالظن كاليقين في العقلية وكل من الفنون فظيفة ليست غير على اننا  
 لو سلمنا ان رواية مرداس ليست براجحة فظيفة هذا الفن لا تقتضي رد ما قال الرضي والاضاف  
 ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجر ردها وان ثبت بناك رواية اخرى انتهى رواية صحيح مارك  
 في صحيح البخاري الذي هو صحيح الكتب بعد كتاب اسد وغيره من الصحاح الست قال السيوطي كثيرا  
 ما تروى الابيات على اوجه مختلفة وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض وقد سلت عن ذلك فدلنا

فاجبت باحتمال ان يكون الشبهة بهذا مرة واحدة ثم ثبت ان شام قال في شرح الشريعة  
قوله ولا ارض اقبالها بالذكور والتأنيث فان صح ان اقبال بالتأنيث هو اقبال  
صح الاشتباه على الجواز في غير الضرورة والا فقد كانت العرب يشتبهون بعضهم بعضا وكل حكم على  
مقتضى السببية التي فطر عليها ومن هنا كثرت الروايات في بعضها انتهى ما نقله المصنف في كتابه من شراح  
الارشاد الذي لا يحل حاله انه اى رجل هو ثقة قابل للاستناد ادام لا كما يدل عليه كلامه المتقول بخلاف  
ما في شرح الارشاد للوجه الكبر في حيث قال اذا لم يكن قال انه معارض برواية شريفة فلا يكون الاجل  
الضرورة او لا ضرورة عند تحقق طريق آخر بانه لا يخفى ان الضرورة تنقطع بعد اختياره والتكلم به و  
قد ثبت الرواية عنه وان لم يكن يتحقق قبل التكلم به اذ له ان يخبر بالرواية الاخرى انتهى لفظه وكذلك في غير  
القبول اذ شرح تبيين نفوذ ذلك في المسألة الصافي فكلما ساج الارشاد والمذكور لمخالفة لهؤلاء الفحول  
غير مقبول **الح** انه يدفع بوجوه اخرها قول قوله بل شاذ مخالف للقياس وقواعد الجمهور مدفوع بان  
شاذ والمخالف للقياس كحال مخالفا للاستعمال ايضا فهو مردود والافيه مقبول فلو كان المراد الاول  
ففيه خطأ ووجه في المسألة من اشكال البغاسوسي يستعجاس ولذا قال العلوي في شرح الارشاد اما قوله  
مراد الله تعالى من علمهم لم يشذوا الى هذا البيت فقط بل انشدها عليه شواهد كثيرة والاشاذ  
البارع العلام نقل قريبا من عشرين بيتا من الاسناد في رسالته المسماة بالاضافة في جواز منع  
الانصراف من باراد الاطلاع عليه فليخرج اليه وان كان المراد الثاني يعني مخالف القياس كشره الاستعمال  
فهو مشهور لا يصلح لان يطرح من سعة الكلام فضلا عن الضرورة في دفع قوله لا يكون من باب الضميمة  
بل شاذ لان الشاذ بهذا المعنى لا ينافي في الضرورة على ان الشذوذ انما ثبت من مخالفة القياس  
والعلم لان الكذبون لم ينسبوا في ذلك قانونا حتى يخالفوا بل هو عين القواعد عندهم واما خلا  
قانون البصر من فهم من جهة علمهم ولا على المحققين من المتأخرين ما لا يلزمهم اتباع القصة بل

كل من قل لا نسلم ان المراد باننا نزيل الوجود **اقول** هذا عجيب جدا ان مجرد القلة لو كان قبليا  
ليس ما يجتزعه والاعلام بربون عن تلك الخرافات والاولى اننا نأخذوا من قبل الاستعمال مخالف  
القياس مع ما يقابل لا حترار بل امتزاج ولذا رده المحققون باننا كثيرا الوجود اى وانما نحن مخالف القياس  
لكنه من الحق الاستعمال فهو مقبول **قوله** بل يريد مخالف القياس استعمال الفصحى **اقول** في هذا جواب  
خبط وقع من عدم الاطلاع على اصطلاح الشاذ المقبول المردود او لا يعلم ان الشاذ اذ لم يكن  
تخليد الوجود الاستعمال كما قال لا نسلم ان المراد اننا نزيل الاستعمال قطعا واذ كان الكلام فى استعمال  
الفصحى دون غيرهم فلا يجرم اما ان نسلم قبل الوجود فى استعمالهم وهو متكرر وكثير الوجود وهو فى  
فهو لا يصلح للاختراز عنه ولا ثالث لهما **قوله** ولو سلم فهو شاذ اى قليل بالنسبة الى غيره **اقول**  
لعل المراد انه قليل فى استعمال الفصحى بالنسبة الى صرف المنوع ولو كان كثيرا فى نفسه ولا يخفى ان  
الحجاب عجيب جدا كيف وشك لا يصلح للترك ولا يقابل لا حترار وكثيرا ما يوجد مثال ذلك فى الفنون  
**قوله** قال الانبارى اذ **اقول** نعم حجة مقبولة لكن قد عرفت ودرج ان حجة المنقولة على المقبولة  
من كلام ابن حنبل فى اصول النجدة ايضا لا يخفى عليك يا ارجح النصف ان قول هذا القوم هما  
اجاب عنها شراح الارشاد واه تصحيح بان الجوابين من مخترعات الشراح المذكور وهو غلط اذ لم يقل  
ذلك الشراح قط بل قال ما حجب عن الثانى والاول على ان الشراح المذكور ذكر بعد الشراح الجوابين  
فذهبهم ورود الابيات الكثيرة الواردة المنقولة التى بلغت حد الكثرة انتهى لكن تركه المحض التعصب  
لذا لاحظ الرضى والشرح لشرح الالفية للآزهرى وغيرهما لكن نقل عنها اقوالا لا موجهة محدثة لا عانة  
قوله وترك الاقوال الصحيحة الراجحة عندهم لمحض تعصبه عناده وقد عرفت منا قول الآزهرى وهو الصحيح  
لمرة ما ورداه وقول الرضى الانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجزى ما وكذا امر غير ما غلط  
كلام باعاده متفقد بل والنصف لا تكن من المكابرين فان الحق حن ولو كره لمسكروا من حق

بسم الله وان الله المحالون اللهم ارنا الصم صمحا وارزقنا اتباعه والخط غلط وارزقنا اجتهاده

## فتب

الفوائد الواقعية في رد الادبام الواهية

بسم الله الرحمن الرحيم :

قال العبد المستهين احمد المدعي شيخ الاسلام قد جرى الكلام بين الاستاذ العلامة ومعاصره القرم الهام  
او صلها الله المعام الى غاية الماسول ومنتهى المرام في قول الفضل البهاك علي حاشية السيد الهادي  
فملك الاستاذ العلامة ملك الكرام حيث ذكر المعاصره بالتعظيم والاكرام او ذكره من غير التشنيع  
والملام واقفي القرم الهام غارا اقدام ابيه اللابم حيث اني تشنعات لايناسب للعلماء الاعلام  
وهذا العبد لا يذكر في جواب تشنيعه الاكمات تدل على تعظيمه فان التشنيع من ادب السفهاء والجهال وعلامة  
العجز عن الجواب الاشكال ولنعم بافل في الفارسية به جابلان از جواب چون مانند زن  
وتمني بجنابنده فا قول قولي بذاني رد تشنيع كقوله معدوره به كال اصفهاني كافر خواندند  
چراغ كذب را بنود فروغی نه سلمان لغزش اندر مكافات نه دروغی را نباشد جز دروغی و نقصه  
على المقصود متوكلا على اله من المعبود والنسم و رقتي بده بالغياذ الواقعية في رد الادبام الواهية  
ان الفضل البهاك صدر من غفيلان فله لاسن دقة فهمه في حاشية على شرح الرسالة القطبية رد  
بنسبتين جمع رئيس وتعقب عليه الفضل البكيني بان قوله بضمين غلط و بصححه بضم الاول فتح

الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم  
هذا هو المتن الصحيح  
والله اعلم بالصواب

هذا هو المتن الصحيح  
والله اعلم بالصواب



يَشْتَعْبَاهُ عَلَيْهِ فَاَقُولُ لِلسَّخْفِ مَا فِي كَلَامِهِ مِنَ الْقَبَاحَاتِ اَمَّا اَوَّلُهَا فَلَانْ قَوْلُهُ مَقْصُودُ الْعَقَامِ اِفَادَةٌ  
 تَوْجِيهٍ صَحِيحٍ قَوْلُ الْفَاضِلِ الْحَمْدِيِّ اِلَى قَوْلِهِ مَعْنَى الْقَرْنَيْنِ اَجْلِيَيْنِ قَوْلُهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ اَنَّهُ يَسُوعُ اَتِيَانِ الثَّقْنِيَّةِ  
 التَّعْلِيْمِيَّةِ حَلِيَّةِ اللُّغَاتِ حَيْثُ مَا وَفَّقَتْ يَدْلَانِ لِدَلَالَةِ وَاضِحَةٍ عَلَى اَنْ هَذَا التَّوْجِيهَ نَمَا صَحِيحٌ مَعْنَى هَاتَيْنِ  
 الْقَرْنَيْنِ لِدَبْوْنِهَا وَقَوْلُهُ لَامْتِاحَةٍ فِي هَذِهِ الثَّقْنِيَّةِ سَبَاعِنَا اَلْعَمَادُ عَلَى الشُّعْرَاءِ صَحِيحٌ فِي اَنْ هَذَا التَّوْجِيهَ  
 مِنْ دُونِ مَعْنَى هَاتَيْنِ وَحَوْتَهُمَا اَمْرًا زَائِدًا قَوْلُهُ سَبَاعِنَا فِي ذَلِكَ فَهَلْ هَذَا الْاِتِهَاتُفُ مُتَاقُطٌ  
 اَمَّا ثَانِيًا فَلَا نَسْلَمُ اَنْ شُرُوعَ جَمْعِ فَعِيلٍ عَلَى فُعْلًا قَرْنِيَّةٌ عَلَى مَا ذَكَرْ كَيْفَ وَقَدْ شَاعَ جَمْعُ فَعِيلٍ عَلَى اَوْزَانِ  
 مُتَعَدِّدَةٍ كَالْفَعَالِ وَالْمَفْعَلَةِ نَحْوِ الْاَشْرَافِ وَالْاَشْرَفَارِ وَشَاعَ جَمْعُ غَيْرِ فَعِيلٍ عَلَى فُعْلًا رَايَضًا فَلَكَوْنِ عَظِيمٍ  
 عَلَى عَظْمَا لَيْسَ قَرْنِيَّةٌ تَمَاتُ عَلَى اَنْ يَسْبَاحُ جَمْعٌ عَلَى رُوسَا وَ اَمَّا ثَالِثًا فَلَا نَلُو سَلْمًا شُرُوعَ جَمْعِ فَعِيلٍ عَلَى فُعْلًا بَضْمٌ  
 وَافْتِحَ قَرْنِيَّةٌ عَلَى كَوْنِ يَسْبَحُ جَمْعٌ عَلَى رُوسَا بَضْمٌ اَوَّلٌ وَفَتْحٌ ثَانِيٌّ فَاَنْ هِيَ اِذَا لَمْ تَذَكَّرْ حَلِيَّةٌ وَاَيُّهَا اِذَا  
 ذَكَرْتَ فُعْلًا هَذَا الْقَرْنِيَّةُ لَا تَقَاوُمُ التَّصْحِيحِ فَالْتَّصِيحُ يَصِحُّ عَلَى الرَّقْعِ خِلَافَ مَا يَسْتَقَادُ مِنَ الْقَرْنِيَّةِ وَكَذَلِكَ جَالِ  
 الْقَرْنِيَّةِ الثَّانِيَّةِ وَاَمَّا رَابِعًا فَلَا تَعْلِيْبُ فِي شَرِيحَةِ حَلِيَّةِ اللُّغَاتِ مِنْ لِسَانِ الْكَبَائِرِ وَاعْظَمُ الْحَرَامَاتِ اِذْ  
 الْفَقْرَانِ الْكُذَّابِيَّةِ اَوَّلًا تَرَى اَنْ حَلِيَّةِ اللُّغَاتِ اِنَّمَا وَضَعْتَ لِرَفْعِ الْاَلْقَابِ مِنْ مِيَاكِ الْهَيَاةِ اَلْحَيَاةِ  
 وَالْمَسْكَنَاتِ فَهَؤُلَاءِ التَّعْلِيْبُ اِلَى صَحِيحِ الْمَقْصُودِ وَيُقَلِّبُ الْمَوْضُوعَ وَالْعَاقِلُ تَكْشِفُهُ لِمَا اَشَارَهِ وَاجْمَلُ الْاَيْضِ  
 عِبَارَةٍ وَاَمَّا خَامِسًا فَلَا يَدْرِي اَنْ يَدْلُو اَلضَّمْنَيْنِ بِجَالِ الْفَقْرِيَّةِ الْمَفْرُوضَةِ فَلَوْ سَلِمَتْ الْقَرْنِيَّةُ لَعَا قَوْلُهُ نِيْزُ  
 وَاَمَّا سَادِسًا فَلَا يَسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ اَخْرَاجًا تَنْصِيصُ الْحَمْدِيِّ عَلَى اَنْ جَمِيْعَةُ الْعَظِيمِ عَلَى عَظْمَا يَدْلُ عَلَى جَمِيْعَةِ الْبَشَرِ  
 عَلَى رُوسَا وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ جَوَازَ الْقِيَاسِ فِي اللُّغَاتِ وَانْتَ يَعْلَمُ اَنَّهُ مِنَ الْمُنْزَعَاتِ كَمَا بَيَّنَّ فِي مَوْضِعِهِ  
 وَاَمَّا سَابِعًا فَلَا يَدْلُ فِي هَذَا الْوَجْهِ اَلْوَجْهِ سَنَافَ لِقَوْلِهِ فِيهِ اِشَارَةٌ اِلَى اَنْ فِيهِ نَوْعَانِ اَلْبَعْدُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ  
 يَجْعَلُ الْبَعْدَ اَنْ اَلْوَجْهِ اَلْوَجْهِ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الْعَبْدِ الَّذِي يَجْتَمِعُ مَعَ الْعَبْدِ مَوْجِدٌ كَمَا اَمَّا ثَانِيًا فَلَا يَدْلُ  
 مِنْ بَابِ تَبْيِيْنِ الْكَلِمَةِ لَيْسَ فِي مَحَلٍّ اَوْ مَوْقِعٍ اِذَا كَانَ الشَّيْءُ الرَّاقِعُ صَحِيحًا يُوْرَثُ فِيهِ الْكَلِمَةُ

لب اذ ما وقع ليس بصحيح واما ما ساعا فلان قوله ليس المقصود انه يسوغ اتيان التثنية التخليدية حلية  
 للغات حيثما وقعت اه يدل على انه فهم مقصودوا اعتراضا لساذا العلامة لزوم مساع التثنية في حلية  
 للغات حيثما وقع و هو غلط فاحش في مقصودوا ان التثنية في حلية اللغات مع ما جعله قرينة ايضا صحيح  
 بطلان واما عاشر فلان قوله و محبة قول المحرير المحقق قفقت في العبارة والى بالتثنية التخليدية حكم  
 بت شعري كيف يحج ذلك فعلية البيان وعلينا التسليم اورد به بالبرهان واما احادي عشر فلان  
 له اشارة الى ان فيه نوعا من الجديشير الى انه صحيح لكنه بعيد و هو باطل فكيف يكون صحيحا واما الثاني  
 عشر فلان قوله في اخر نقل كلام الاستاذ البارع العلامة ثم كلامه بعنوانه غلط اذ هو لم يورد كلام  
 ما ساذ العلامة بعنوانه بل غيره بالنصب في العنا و او من عدم الاطلاع على المراد من العبارة افسح  
 في الحقيقة فلا بد ان نقل كلام الاستاذ العلامة بعنوانه ليكشف لك حقيقة بيانه فاقول افاذا الاستاذ  
 يعني ان الفضل الهباري سماح في كثير من الالفاظ تركنا بالاملا تفارق المقولات عن اصلها فانرفع  
 بنصفين ان لا ينسبوا الخطية الى صحها وتذكر نبيذ انها يكون دليلا على ما وراها التي ينبغي ما  
 بوضعها كقوله ما دام خيام العلم مهودا موضع خيام العلم مضروبه كما لا يخفى على من له ادنى سكة في  
 نون الا و بية وكقوله روضا الضممين موضع يضم الاول وفتح اخر اخره فحين من الناس من قال صحها  
 له انه ضم الثانية هنا رعاية يضم الاول ولا يخفى انه ابداع بدعته سينت في شريعة العربية واللغة  
 من من قال ان الثاني مفتوح حقيقة لكن عبر عنه بالمضموم تخليبا كما لا يوبن معني بها واما و انا و انت تعلم  
 بالتثنية في حلية اللغات من اشد المحققا والافت احلية وتلبست اللغات بهذا كلامه بعنوانه والى  
 لور غيره بقوله والى تلبست حلية اللغات واذ قد فرغت مما يتعلق بقول القرم الهام فتقل كلام لا ينسب  
 رعا العلامة حلية تعلق بهذا المقام فاقول قال الاستاذ العلامة افاذا المتبحر الرام فوري بين كلام جري  
 رعيه في مجلس من العبارا وجم غفير من الفضلاء و هو كان صححا لقول الفضل الهباري ان روضا ضم

من الناس من قال صحها  
 من الناس من قال صحها



صحیح بلا میں نہیں مروجع رئیس کہا قالوا الذی ليس في ثمنها اللغة منه انشروا عين بل مروجع راس اوجی  
 انقل من شرح صحیح البتار لکن لا یخفی علی الماہرین الواقفین بغیر اللغة ان جمع الراس و یضم یتمیز  
 بدون الالف الممدودة فاشتبہ علیہا لروسی یضمون بالالف بالروساء بالالف الممدودة  
 ولعل الذی اوقعه فی هذا الاشتباه هذا الحديث اتخذ الناس الجهال رؤساء وضبط شرح الحديث بضم  
 همزة وتنوین جمع راس لما کانت رؤساء جمع الراس بدون الالف فی هذا الحديث لکونه منصوباً و  
 رؤساء بالمد جمع رئیس فی الکتابه واحده باعتبار قانون الکتابه اشتمل علیہ احد سما بالآخر فی جمع الجا  
 فی شرح هذا الحديث روسا بضم همزة وتنوین جمع راس و ضبط بالمد جمع رئیس  
 و هو ان لا یکتب الهمزة الاخره بعد الساکن<sup>۱۱</sup>

انتهی وقال لازیری فی تهذیب اللغات ہو علیہم

وہم الروسا انتهى العلم

علیہم و اعلم

تمت

## بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد هذا بعد في الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام وآله الاكرام واصحابه العظام فقولنا  
 المستبهم احمد الشتر شيخ الاسلام لا يخفى عليك ايها الذكي المنصف البري عن التكلف والتعسف ان تادنا  
 البارع العظام المستغنى عن المدح وشرح الفضل والاكرام قد نثرت على هوان سيد الاذكياء المعولة على  
 شرح بطلان الحكماء حين قراية تلك الهوان من بعض الفوائد الشريفة والعوائد المنيفة تحية فاصد للنايف  
 التدوين بل عازا على توضيح القول المنين كما هو عادة العلماء راو الى الالباب من تحشى الرسائل والكتا  
 ولما رأى بعض المعاصرين تلك الفضيلة التي اعطاها الله تعالى حالة ليحصل اراد بعد ما ضيع عمر في التذكر  
 والتكميل ان يعرض عليه فلم يستطع ذلك في زعمه ايضا الا على بعض الافادات وخرخر عبيداته وتود عترة  
 الوريقات فمخى تذكر سور فبه لا يخالطه عن نوم الغفلة وغلبته ومعه ولما شتى طجبات بالتحقيقات البديعة الشنية  
 في توهم الفوات السعدية ناسبا بالاداء الى بعض تلكه ريبات في ذي باحتاتق الاسلاميه في رد  
 الكفر بآيات الترابيه وبما انما اشرع في المرام متوكلا على الله المنعام فاقول من الافات ما افاد معلقا  
 المنية وهي على بد التقدير اللام في قوله الحمد للعهد وفيه اشار الى الحامدية الكاملة وهي حادثة الله تعالى

لهذا يتصور له اي الاستحسان على تقدير المسمى للفاعل دون البقاء ويرى الآخر فان المسمى كل حادثة يستحق  
 ومن الحوادث عادية مخلوق بالمفعول كحادثة الشعاع للظالمين في هذه صفة نقص العاقلين انتسابه اليه سبحانه ولو لم يكن  
 هذا امره وفيه ان الشاعر لا يحمدا لا صنوعا من صنوعه عامة فهو وان حادثة بالمفعول لكن قصد تعظيمه وتبجيله فهو  
 الخان صفة نقصا في نسبة المخلوق لكنه صفة كمال باعتبار انه تعظيم لصنعة الله تعالى ولو سلم من المحموديات  
 ايضا صفة نقص فلا يجوز لام الاستعراق على التقدير الآخر ايضا فلا معنى لقوله على هذا التقدير انتهى ما عرض عليه  
 المعاصر المذكور ولا بانه ما خذ من كلام أسوة المتبحرين يريد به بحر العلوم مولانا عبد العلي ثانيا بانه قد  
 باننا سلمنا ان من المحموديات ما لا يناسب انتسابه اليه تعالى كالمحمودية لمخلوق باكل الاطعمة اللذيذة مثلا  
 على كانت صفات المخلوق عن اعطائه تعالى فالمحمودية حقيقة ليس الا بوج المحموديات كلها راجعة اليه سبحانه  
 فلام الاستعراق على التقدير الآخر تام بلا مزية انتهت عبارة السخيفة اقول جوابا لاول ان استاذ  
 العلامة انما وجح قول المحشى لم ينسب اليه نفسه بانه من محمدياته ونتائج انكاره بل لم يقل لفظا قول من لم يكن  
 لم يكن نصافي ذلك فكونه اخذ من كلام بحر العلوم لا يضره وهذا التوضيح منه ليس على سبيل التعليق على حله  
 حتى يتم ثبانه بل على سبيل توضيح مغلق الكتاب مع انه كان في ذلك حين قرأته تلك الحاشية فيجمل عدم المرجعية اليه  
 حاشية بحر العلوم بخلاف الغير من فائدة جعل هذا التعليق معزوا او اهتم بانه فون الاهتمام بعد ما صيغ عمره في  
 التدريس والتعليم ومع ذلك كلامه ما خذ من حاشية غلام سبحان بل ليس غير كلامه فانه قال فيها فان  
 قيل فكذلك من المحموديات ايضا ما لا يناسب انتسابه اليه سبحانه كالمحمودية لمخلوق باكل الاطعمة اللطيفة  
 وشرب الاشربة المنديزة وليس الملبوسات البشرية قلت لما كانت صفات المخلوقات كلها من عبادة  
 الله تعالى واعطائه فاما المحمودية حقيقة ليس الا بوج المحموديات كلها راجعة اليه سبحانه وان كانت بحسب الظاهر  
 للمخلوق انتهى فاذن انقلب عليه رحي التعليق والتعريض وصدق من حضره الاخيه فقد وقع فيه وجوب  
 الذي الذي هو بعبارة قول غلام سبحان كما عرفت واتخذ هذا التعرض ان هذا القول عندنا غلط حاش

لأنه إن أراد من قوله فالحمود حقيقة ليس إلا جواهره ان اعطاء الله تعالى صفة للمخلوق صفة للمخلوق فبذلك  
 الاعطاء صفة اخرى قائمة به تعالى ترى الصفة الموجودة في المخلوق وليس الكلام فيها انما الكلام في الصفة  
 التي اعطيت للمخلوق من الحمود والشجاعة وبذل المال والعبادة والجهاد والسيرات عاقل ان  
 امثال هذه الصفات موجودة في الانسان حقيقة والصفا به حقيقة والاكزيم ان يكون قولهم على زيد  
 وبذل المال وجاد مجازاً وصل الشدأى التي بالاركان المخصوصة وبذل المال وجاد حقيقة ولا يقول  
 الصديقان كلف العلماء والحمد انما كان عليها دون على اعطائه تعالى هذه الصفة اذ هي صفة اخرى على  
 ان ذلك يستلزم جواز الحمد على الصفات الذميمة ايضا لان اعطائه تعالى ليس بزموا بل اعطاء القدرة  
 امر محمود وان اراد ان الصفة التي للمخلوق حقيقة صفة للمخلوق بالغة ومجازاً فهو لا يناسب بعض الصفات  
 التي هي صفات نفعية بالنسبة اليه تعالى كالاكل والشرب ولوم البغية وهذا بعينه ما افاد الاستاذ العلمام  
 كلف الصبح قوله لام الاستعراق على التقادير الاحكام بلا مزية فلا يرى بالجارية من تبيينه من زجاج وقال فما  
 البعض في توضيح هذه الحاشية من ان مقصود هذا المحققين حصر هذا التقدير في العهد الذي تقديره المبني للفاعل  
 لا يجوز فيه الا لام العهد دون حصره في هذا التقدير يعني ليس المقصود حصر لام العهد على المبني للفاعل فانه  
 يمكن على التقادير الاخر ايضا فلا يرد ان لام العهد تنقسم على كل تقدير فاساس المحصر ليس بحكم وان الفعل  
 في المعنى للفاعل يكون قائماً به لا في غيره فالنساق الى الفهم التوفيم والطبع المستقيم من الحامدية لله تعالى هو  
 كون الحمد قائماً به تعالى ولا احسب من المراتبين في ان قيام الحمد به تعالى انما هو في حامدية الله تعالى  
 لنفسه دون حامدية غيره له تعالى اذ لا يعقل فيها الا الوقوع دون القيام اقول كلامه هذا محمود من  
 وجوه الاول انه اراد الاشارة الى اسم السيد الزاهد من قوله زاهد المحققين بطريق اللطفة لكونهم بعض العظام  
 اشارة الى ملائمة عظيم لكن لا يخفى ان هذه الاشارة ليست مما يشير اليه القوم في اقوالهم كقطب الملة  
 الدين فان القطب له مناسبات بالغة والدين وله فضل على اهل الاديان والمسلوك كذا قال المحققين واشرف

٢  
 اتفقين اذ كل منهما يدل على منزلة انضية مما يضاف اليه عبارة قول على الاسم اشارة واما انما انضاه  
 العاود وذا وصف مغاير ليس من جنس المضاف اليه فضلا عن ان يدل على الاختلاف من المضاف اليه  
 غاية ما يقال في ترجمة عابد من المحققين وليس هذا من اللطائف بل من السخايف وبهذا يعرض له كثير من  
 الاثار والمزلات في كثير من التعليقات كما لا يخفى على من طالع مقالاته وله حظ من الادراكات الثابتة  
 ان هذا بعينه ما في حاشية غلام سجان مع ادنى تغير في العبارة من النصيحة الى الركيزة اذ فيها والمراد قوله  
 على هذا التقدير تقدير المعلومات والمقصود بهما اختصاص هذه التقديرات بالعهد دون تخصيصه بهذه  
 التقديرات فلا يدان هذا التقدير بقضى التخصيص مع جميع ما عدا مع ان العهد يتناسب على تقدير العكس  
 ايضا ولا يدان اللام لا يحتمل العهد على كل تقدير فلا يصح المقصود انتهى بلفظه وقال مولانا محمد مبین وصله الله  
 في اعلى عليين فتخصيص هذا المعنى بالعهد لا يخصيص العهد بهذا المعنى انتهى بالجمله فنقل هذا الرجل قول  
 الاغنياء وبهذا الوجه اوفى لرايه كما عرفت واثبت ان المحصر المصحح في قوله ان الفعل في المبني للفعل  
 يكون قاعا به لا في غيره باطل لوجود قيام الفعل بالفاعل في المصدر المعلوم ايضا والرابع ان المحصر في  
 قوله ان قيام المحمديه تعالى انما هو في حادثة الله تعالى نفسه باطل ايضا حصول قيام المحمديه تعالى اذا  
 حمده لغيره من المخلوقات اما ترى انه تعالى حمد في كثير من الايات انبيائه وكتبه ولا شك ان هذا الحمد  
 قائم به تعالى وليس لنفسه كما لا يخفى على المحقق فضلا عن العقلاء والاذكياء واما الخامس فلان قوله دون حاشية  
 غيره له تعالى اذ لا يعقل فيها الا الوقوع دون القيام به تعالى وان كان جاعلا عندنا لكنه لا يتم على ما اعتر  
 بربه تقليد الغلام سجان فانه قال لما كانت صفات المخلوق من اعطائه تعالى فالمحمود حقيقة ليس الاله  
 للمحموديات كلها راجعة اليه سبحانه اذ يمكن ان يقال على حسب قوله انه لما كانت صفات المخلوق من اعطائه  
 المحمودية حقيقة ليس الاله بوجوب المحموديات كلها راجعة اليه سبحانه من غير فرق فان الحادثة ايضا صفة المخلوق  
 فالمحمودية فيجوز لام الاستغراق وانجس على تقدير المبني للفاعل فيهمدم اساس قوله حصر هذا التقدير في العهد

وكون حصره في هذا التقدير بطل قوله فلا ريد الجسور الاستغراق على تقدير كون المحمودة سببنا للفاعل  
 لكان المعنى ان جنس المحمودة يعني الحادية وجميع افرادها المعنى ثابت له تعالى وتخص به والتالي باطل لما  
 عرفت ان من الحاديات ما يكون قائما بغيره تعالى فالمقدم كذلك والثمرة بنى عن الشجرة وادأثرت  
 ان الاصل باطل فالرفع كذلك لما تبين ان الحاديات كلها يمكن الرجوع اليه تعالى والقيام به  
 سبحانه وتعالى على اعتراف هذا القائل بل نفس نقل هذا القائل من اللبكي واعتمد عليه حيث قا ثم الحق نظر  
 الى العقول المسترسطة ان فردا من المصدر المبني للفاعل يكون مختصا بما ينفع عنه ولا يصح ان تراعه كما عدا  
 كيف لو انترع ذلك المرد من مثله يكون مختصا به قطعا ولا يتعدى الى غيره حقيقة بل لو تأملت غاية التامل  
 لوجدت مثل هذا جاريا في المعاني الخمسة لباقية ايضا كما افاده المحقق اللبكي في القول بكمال ما لا مزيد عليه قوله  
 اول حاصل كلام اللبكي ان قيام المحمودة تعالى انما يكون حقيقة لو كان هو بنفسه حامدا ووقع المحمودة تعالى  
 انما يصح حقيقة لو كان هو محمودا سواء حمده المخلوق او هو بنفسه واما رجوع محمودية المخلوق اليه تعالى فليس محمودة  
 تعالى حقيقة ورجح لا يصح على جميع النقاد بل الالام نعهد هذا المعنى ان المحمودة لخاص الذي قام به تعالى حقيقة  
 بعد ذلك الحمد الذي وقع عليه تعالى حقيقة مختص سبحانه والاية الذي قام بغيره تعالى ووقع على غيره تعالى  
 فهو قائم بذلك الغير حقيقة واما قوله تعالى ما قال اللبكي ان اختصاص جميع افراد المحمودة مثلا  
 او جنسها به تعالى حقيقة غير صحيح فلا بد من الحمد ونفى الاستغراق والخص من هذا فاسد لا يلزم منه النفي المذكور  
 انحصر في العهد المستدير لان المقام ليس به لم يريه ان هذا المخلوق بعينه الخالو حقيقة بل بما زادها بها عشتا  
 ارادة هذا المجاز ان المبالغة والاعراق في مقام حمد من الواجبات العادية والحمد ما ياسبه جعله للتوجه  
 في غير المحمود وذا يحصل بارادة المجاز فلا ريد حقيقة فيكون المعنى ان الحمد الذي قام به تعالى او وقع عليه  
 مختص به تعالى وهذا المعنى بعينه يمكن في المخلوق ايضا بان يقال الحمد الذي قام به هو او وقع عليه مختص  
 بخلاف المعنى المجازي او يكثر استناد افعال العباد اليه تعالى لانه هو الموفق والمعطى وكون العكس كما هو

الظاهر لهذه التكتية اختصار العلامة الخشدي والقناراني والجرجاني وغيرهم من المفسرين الثمانيين  
والمتقدمين المتأخرين لم ينجسوا الاستعراق في الحمد مد واجموا على تحويرها فالمعتبر عندهم في المتصاف  
الحمد في مقام محمد اعظم حقيقة او مجازا سبائقة حصول كمال المدح فيحقق ان ذهب اليه العالم ليس عليه الاعتناء  
ومضى على العقدة عن هذا المراد وتسل المعنى او قصد في هذه البورطة الظلم المظفر حقيقة في قولهم محمود وزياد الخ  
بحسب الظاهر حمد الله لكنه في حقيقة حمد مد تعالى فرد ان هذا لا تناسب ليس حقيقة ولم يدبر ان حقيقة  
هناك ليس مقابل المجاز بل مقابل الظاهر ومولانا في المجاز واذا ثبت ان ما اعتمد عليه العالم ليس على الاعتناء  
كما في قول ابن عثمة عليه حيث قال واذن انحصرت جميع التقادير في الحمد والقطع عرق الاستعراق  
فانحصر بعض التقادير في العهد ما يوضح انظر اريد المحققين في جميع الاستعراق كما افاده قوله المحققين  
مما لا سيفهم على النظر المتوسط لابل على مسك النظر المخطط كما عرفت من مفصلا كمال ولا تعجل لعلنا  
الى ان يذكره كلمة من الخرافات والزبانات ومن الاباطيل والخرافات واذا فرغنا من ذلك يلحق بنا  
وذا افاد استنادنا البارح العلامة في حاشيته المدونة على ذلك المقام وهو هذا قوله على التقيد  
بلام العهد آه يعني ان هذا التقدير لا يتحمل تحريده اللام بخلاف غيره فانه يحتملها والاستعراق هو  
ايضا ولو ان الشخص حاد ولو بالاستعراق او بحديث سبائقة ليس معناه الكمال انما الكمال في كونه محمودا  
فاعدية لا يناسب استنادها اليه تعالى اما اذا اريد بها الحادية الكاملة التي لا يمكن من غير الله  
شيء اليه قوله عليه السلام لا احصى ثناري عليك انت كما اثبت على نفسك والحامل لهذا المطلب  
ليس الا لام العهد وفيه ان هذا الدليل جاز في المصدر المعلوم ايضا فاحص بمنوع العزم الا ان يقال المراد ان  
هذا التقدير المبني للفاعل لما يقوم مقامه من المصدر المعلوم وقيل في وجه الحصر انه لو اريد الاستعراق او  
لكان ينبغي ان حجب الحديث اجمع الحاديات مد تعالى وهذا باطل لان بعض الحاديات ثابت لغير الله  
فان قيل وفيه ان هذا يدل بعينه حاد في الحمد وديان فلا يصح الاستعانة ومجيبه عا تقدير المبني للمفعول

والمحمول ايضا فان قلت حمداً وذن كان بحسب الظاهر نزيده لكنه بحسب الحقيقة بعد تعالى الله ليكون  
محموداً لما لم يكن متصفاً بصفة الكمال وذا لا يحصل الا بحمد تعالى كما لا يهذب ارجح الى كمال الله تعالى حيث لا  
كما لا قلنا حال الحامديات ايضا كذلك لان قوة المحمد وقدرته كونه عاذاً ايضا من اعطاء الله تعالى جميع  
الحامديات ايضا واجتهد الى الله تعالى والفرق تحكم وقيل فيه لو اريد الاستغراق او يكتفى على هذا التقدير لم  
رجوع بعض الحامديات الناقصة ايضا اليه تعالى كحامدية بعض الشعراء للسلطين الطاميين هي حقيقة تقتضي  
يقتضي اقتسابها اليه تعالى ولو مبالغه وفيه ان القضايا الشعرية ليس فيها التصديق والاذعان حتى يتغير الطاميين  
الاخرى بل التصديق والتحليل والحامدية المذكورة وان كان على ما لم يفعل لكن الشاعرا كما قصد التعظيم فظاهر  
سبباً طناً فوحي الحقيقة لا يحمد الا بمصنوعات من صنوعاته وكما لا من كماله لا من صورته ولا مما يشبه في اقتساب نص  
فيه التعظيم الظاهر من الباطني اليه سبحانه ولو سلم من المحموديات ايضا كذلك فله يجوز ان يستند  
تقدير المبنى للمفعول ايضا كذا وقع فيقول تعالى الله اعلم بحقيقة الحال ومنها ما اريد متعلقاً على فاعله قلت صديق  
سبباً على سبب لا يستلزم صدق المشتق على المشتق الا ان كان عند المنقول على ما يصدق عليه شئ آخر لا يستلزم  
صدق المبدأ على المبدأ واما يلزم ذلك لو كان بين المبدأين ترادف واتحاد في المفهوم ومن المعلوم  
انه بينهما منتف بقوله ضرورة عدم الاتحاد وبين العام والخاص في المفهوم قول لنا دليل على خلافه  
نقول الحمد قول ضرورة صدق الاعم على الاخص ولا فرق بين المقول والمحمود والقول والحمد الملائم  
مشتقان من الاخيرين فكما ان احد المبدأين اعم من الآخر كذلك اشتق احدهما اعم من الآخر فليزمن كون  
المحمود هو المقول ضرورة صدق الاعم على الاخص لا ترى ان الفعل اعم من الضرب المقول المستثنى  
من الفعل الاعم يحل على المضروب المشتق من الضرب الاخص انتهى بلفظه من غير تغيير ولما لم يقدح المحام  
المدلور على نقض هذه الحاشية الى جملة اخرى حيث نقل اولاً قول ابي كمال الدين ثانياً قول المولود  
عليه السلام سبحانه قال انه فصل قول ابي كمال الدين عليه السلام قال بعد نقل الكلامين بان يكون عليك فلان ما وقع لبعض انباء



الدبر من احتمال تلك الحاشية الى نفسه وذكرها كحاشية استاذنا التي فكرنا بها عجيب كل العجب اقول  
 حاصل كلام هذا المعاصر ان هذا الاعتراض موجود في حاشية كمال لتحقيق المولوي غلام سجان ليس من  
 نتائج احكام استاذنا العلامة وهو محدودش اما دلائلنا ان سلمنا ان مطلب قول الاستاذ وانه لم يطلب  
 قولهما واحد لكن الاستاذ لم يصرح بان من سوانح الوقت او من نتائج الافكار لنا وقوله اقول قلنا ولس  
 خلافه ليس نصا عليه كيف يشاء لعلنا نقول في صدر كل قول شرح شمسيتا قول ومع ذلك لا يكون  
 غوته من نتائج افكاره الا ما اشار الله وكذا الفقهاء صاحب الهداية وغيره يقولون لنا دليل كذا مع انه  
 يكون من مبدعات الناقلين في آياتنا ان الاستاذ العلام اوضح مطلب الكتاب حرره على حاشية  
 من قديمين في الباب تمام ما ندر اجتهادنا حتى لم نطرح حاشية كمال لتحقيق ذلك المعجب كوضوح  
 قليل لوجود اما حاشية غلام سجان الا ان تعلقت من كل كلمة الى هذا الدار وكان الاستاذ كتب لتفليق  
 ان ذكره حين القراءة سنة الف مائة واربعة من الهجرة فهذه في حقيقة من التوارد واما ثانيا فلان  
 الاخر من بعينه سجان ارجو اعلی غلام سجان بل بطريق الاولى لانه الف حاشية واهتمت بها فلما  
 ينشئ قال في حقه انه فصل قول الملا كالدین قال في حق استاذنا انه اخذ قول الغير ليس ذلك الا  
 لفساد الهمم جعلني محسودا لاعتقادنا اذ انا باعاطلان شرح بقول لو كان يصحون من الغيبة لعجب  
 ولوم من ان يصرح باسم المبدع الا ترى ان صاحب المدارك البيضاء في كبر ان اقوال الكشاف ان  
 المتأخرين بهذا يدكرون افعال المتقدمين اما خامسا فلان هذا القابل في كثير من الاقوال لفعل بهذا منها ما  
 ذكر في معنى قول السيد الزاهد وهو على هذا التقدير من تخصيص التقدير بالهدود والعكس مع ان التخصيص المذكور  
 موجود في حاشية غلام سجان غير ما من الجواشي كما عرفت سابقا بل هذا المعاصر لم يذكر قول الاستاذ ومن  
 الغير سوى بعض الاغلاط حتى لو حلف الرجل على ذلك لا يكون ثباتا واما ما نقله هذا المعاصر قول الاستاذ  
 العلام لا فرق بين القول بالحمود والا والولين أنه بدون كلمة ان ثم اعترض في المنهية بالصواب ان يقول الا



نقول آية اقول في التحال قول غلام سبحانه قال اي لك ان تناقش في امتناع حمل قوله تعالى  
 انك لا تهدي من احببت على المعنى الاول بوجه آخر اه وهذه الاعراض على حسب انه والافتح للتبصير  
 الى مثله ثم قال في اياته خدشته عسى ان يحلج في البطل منى انه قد افاد المص في شرح المقاصد ان الـ  
 المنسوبة اليه سبحانه في الايات مستمدة على انصاف الباري تعالى بالهداية راجعة عند الاشاعة الى  
 خلق الايمان الالهية آتومن المعلوم ان خلق الايمان عبارة من الدلالة الموصلة كحان الدعوة الى ايمان  
 بواسطة الطريق قد تقرر عندنا به لتحقيق مجازية تلك الدلالة فيلزم الاحتجاب التجوز في الايات المذكورة  
 مع ان الواجب بقدر الاستطاعة من الخدع عن اعتبار التجوز فاذن تغير القول موضوعية المعنى الثاني للهداية  
 ومؤكد ما ترى قول فيه اما اوله فلا يخلو لخلق الايمان عبارة من الدلالة الموصلة غلط فاحش وخلق الايمان  
 والدلالة الموصلة اخرى لا يلزم خلق الزنا صلا موصلة وهو كما نرى نعم لو قال خلق الايمان اجتهاد الله تعالى في توجيه الاشياء  
 اليها كحان بوجه كما لا يخفى اما ثانيا فلا يخلو له الدعوة الى الايمان كناية عن ازالة الطريق فافصح الدلالة الى الايمان  
 بزيادة الطريق صراحة فيما كناية عنها واما ثالثا فلا يخلو له قد تقرر عندنا به لتحقيق مجازية تلك الدلالة باطل  
 مخرج من تبيان صرف على اسيد الراهب وكيف لا وهو ينادي على ابي نذر على ان اطلاق الهداية على المصمين  
 حقيقة حيث قال ففي قوله تعالى لا تهدي من احببت ذكر العام وازادة الخاص لكن من حيث انه يؤمن من اجماع المفسرين  
 في موضعه ان اطلاق الانسان على زيد مثلا اطلاق حقيقى انتهى بلفظه واما رابعا فلا يخلو له الواجب بقدر الاستطاعة  
 من الخدع عن اعتبار التجوز غلط محض في آيات القرآن المجيدة مشهورة من انواع المجازات كما لا يخفى فكيف لا فان في  
 المجازات من اللطائف ما ليس في الحقائق ولو كان الخدع عن المجاز واجبا بقدر الاستطاعة لم يوجد في شئ  
 من الايات لان الله تعالى يستطيع ان يبين الهداية بغير الاحتجاب المجاز واما خامسا فلا يخلو له القول على تقدير تسليم  
 يناقض لقوله فيما سياتي كيف والمجازات سخونة فيها هي في القرآن كقوله والاساس وسافلان قوله وان  
 تتبع القول موضوعية المعنى الثاني للهداية لا يدرى على اى شئ يفرع له فاحصل ما قرره فيما قيل ان الهداية

للمفسرة اليه تعالى راجعة الى خلق الايمان الدال على الدلالة الموصلة وتلك الدلالة مجازية عند السيد  
 الزاهد وهو باطل فالتمسح عليه لادله ان بعضى المجازية واما سابعاً فلان قولهم وهو كما ترى يدل على ان <sup>صريحاً</sup>  
 المعنى الثاني انه اية باطل وهو كما تراه باطل عند السيد الزاهد وانه من اطلاق حاصل <sup>صريحاً</sup> لثبوت شئ عنده على غيره  
 لا يلزم المجاز في ايات القرآن على محل مصنف المذكور في شرح المقاصد وبذا مناف لقوله المصنف  
 القول بقوة مناشئة فالتصحيح محل قوله تعالى انك لا تهدي على المعنى الاول لقوله لك ان تقول آه  
 اولاً مناسبة لهذا الاعتراض لقوله لك ان تقول آه اما سابعاً فلان قولهم فيلزم ان ركاب التجز آه يشعرون  
 حاصل لثبوت لزوم المجاز في الايات مع بطلان التالى لقوله فاذن بعين آه يشعرون انهم يشعرون لزوم موضوعية  
 للمعنى الثاني لهدايتهم مع بطلان ذلك يعلم انهم يشعرون ذلك بان الاول ان تحمل تلك الصبغة <sup>العلمية</sup>  
 التوجيهية المذكورة من ان في كمال العام واردة انخاص من حيث هو ليس من قبيل المجاز حتى لم  
 المحذور وراى قول العجب كل العجب من هذا المعاصر كعفاي بالمتناهيين لا يبالى قال بهنابعه المجاز من  
 جانب السيد الزاهد وقا في عامه فقرر عند زاهد محققين مجازية تلك الدلالة مع ان مراد السيد من قوله  
 ينبغي ان يحمل على ذلك يجب لتلاخي التفسير المذكور فالتفسير الاول ان تحمل كما صدر منه تفسيره على حكاية  
طلب السيد فانهم في تلك اطلاق حقيقى فالهداية حقيقة موضوعية للارادة لكن لما كان الالصال  
فردا من خبر ديها وخصا على هذا الفردية باعتبار تلك السجية هذا وان كان صحيحا على قول السيد لكن  
 لا يصح على ما ترى هذا القابل على السيد الزاهد بانه مجاز عنده كما مر وكما يقول بقوله فسقط توهم <sup>صريحاً</sup>  
 واستحكم مجازية قطعاً اقول كيف يجزى هذا القابل على تفوه هذه المخزفات الا يرى انه قال انهم ذلك  
 اطلاق حقيقى آه والآن يقول باستحكام المجازية وسقوط الموضوعية ويفرغ الشئ على ان الحلفه فلهذا <sup>حظ</sup>  
 صرح وتهاقت مضج ثم قال بعد ذلك بما القينا عليك فلان ما ذكره بعض الطلبة دارا ومنه استنادا و  
 استنادا لورى سند الوقت بهذا التعبير منه ناشى عن قوط الحمل والعناد ولا بأس من الاعتراف بتقيد كل احد

مثله بقوله المقصود منه منع تناقض بين كلامي شارح المقاصد ونقل كلام الاستاذ الباع بتامه كما في  
 وقال بعد ذلك ما يلحقه سياق كما لا يخفى على المتأمل قول ليت سفرى أى سياق يخالفه فلا بد من البيان  
 حتى لا يرد بالبدليل البراءة فاعتقت مناسباً أن يقال به بالمعاصرة قطع النظر عن مخالفة السياق  
 باطل لوجوده عديدة على أن المراد من مجتزعية للمعنى الثاني هو أن يكون موضوعه له معنى حقيقياً مختصاً ببعض  
 وأذن لا يصح كونه مستلزماً في ذيل القواعد واقعاً في القرآن كيف الجازات مشحونة فيها فلا مجال لتوهم التناقض حتى  
 لا زاحف بك القول قول فيه أما أولاً فلا نلزم أن المراد من المجتزعية ما ذكرتم بل الظاهر منه أن المعنى الثاني  
 مختص ببعض المعتزلة مطلقاً سواء كان حقيقة أم مجازاً وليس دلالة على أن الاختراع منحصر في الموضوعية دون المجازية  
 كيف لو كان المراد كذلك لم يقل لفظ الاختراع اذ هو عبارة عن الإيجاد على غير مثال سابق فلو كان المعنى  
 الثاني عند غير المعتزلة مجازياً لم يصح سببه الاختراع إلى المعتزلة مع أن التسامع بين كل من العريتين يرجع إلى  
 المعنى الآخر مطلقاً حقيقة أم مجازاً ولذا قال بعضهم بالاولى في معنى الثاني ما يمتنع للمعتزلة وبعضهم بأن  
 المعنى الثاني مجازي في القول بالمجاز جواب آخر غير الجواب الاول انما نأفلان هذه العلالة باطله لانها لا  
 أن يكون مصححاً لموضوعية المعنى الثاني مع موضوعية المعنى الاول كما كان باس على علالة له اعنى قوله باطل المضاف  
 في شرح المقاصد ايضا كذلك على عدم هذا القائل من ان المقصود من ذكره القول تقوية مناقشة آه  
 كما و انت تعلم ان في هذه العلالة تسليم اختراع الموضوعية للمعتزلة وثبوت المجازية عند غيرهم وممكن  
 واما ثانياً فلا نقول بان المعنى الثاني اختراع بعض المعتزلة جواب عن السؤال الوارد على المعنى الاول فلو  
 كان معناه انهم اختراعوا كون المعنى الثاني موضوعاً واما عندنا فهو معنى مجازي في الجواب في حقيقة مع  
 المجازي فيكون حديث اختراع المعتزلة لخواص لا دخل له في الجواب الاعلى تقديره قلنا واما رباعاً فلا  
 أن قوله كيف المجاز مشحونة فيها مناص لما سبق منه الواجب بقدر الاستطاعة هو ان يرد عن اعتبار التجوز  
 فيها كما عرفت واما حاساً فلا نقول له فلا مجال لتوهم التناقض حتى تحشم لزاحف بك القول فمعهم فان

فان الجبال كان حسب ظاهري لا يخفى نعم في السؤال بعد خط الجواب فحينئذ يبقى له مجال الوجود ولكن  
 لا يصدق انه لا مجال له مطلقا وانما قد ثبت فلا بد ان الجواب من اختراع المقترن له موضوعه للمعنى  
 الثاني فغاية ما نرمز ان لهذا السؤال جوابين لا يلزم من فرض احد الجوابين بطلان الجواب الآخر ومنها  
 اما فاعلم على قوله بل لا بالعرض للابالذات لانه على تقدير كونه مشارا اليه ليس له ملاحظة واقعية  
 انتهت لا يصح الاشارة فتأمل بقوله فاعلم على قوله فاعلم الاشارة الى ان عدم كون هذا  
 المفهوم له للاشعث الخارج جبرية وعدم صلاحيته للاشارة لا ينفي الوجود العرضي لهذا الكلي في الخارج  
 فابداً بعض المحققين في المنع من قبل نفسه لا يرد عليه فانه اشار بموقفه اليه على ما نقل المقصود  
 ان مفهوم التفتيش الكتابي لا يصلح للاشارة في الخارج ولا شك انه مستلزم لذلك فيقول ان المقصود  
 نفى الوجود العرضي بانته فان الكلي لم يكن له ملاحظة متعينة فكانه لم يوجد له بالذات والابالعرض  
 انتهى وقال المعاصر بقول السؤال المذكور وانما يقاسم الى العرض الكلي ليس مقصودا بل المحققين في الوجود  
 الكلي العرضي مطلقا اذ وجوده منتهى وتحقيق معروضه كاف له قطعاً فكيف تصور الجواب بل مقصوده  
 ما هو انطاس من صريح عبارة من نفى الوجود الكلي العرضي المصحح بقيد الاشارة والضرورة العقلية شأبه  
 على انه لا يلزم من نفى المقيد نفى المطلق والدليل الذي افاده بقوله لانه على تقديره فحاصل كلامه ان  
 ذلك الكلي ليس مآرة في الاشارة لملاحظة الأشخاص الخارجية اذ هذه المرتبة لا تعقل الا على تقدير  
 كون تلك الأشخاص را اليه وهو كما ترى لانه قد سبق انه ليس المقصود وصف الشخص ولا تسمية  
 حتى تقع الاشارة اليه وبما القينا عليك سطح انه لا حاجة الى تسليم ذلك التفسير في القول بان  
 الخشعي الحق ليس بفاعل حته اذ قوله بعيدا فبما ان الاشارة اليه اقول هذا الجواب الذي نقله هذا  
 المعاصر ينبغي ان يجاب الذي قاله الاستدلال بعبارة قوله على ما نقول من غير فرق في المعنى نعم فمنها  
 لفظا وحاصل قال الاستدلال بالبائع السلام ان الاعراض المذكورة ما تطلع على اصحابها من حيث

هذا الجواب  
 في الجواب

١٢  
تقريره ولو سلم فلعل قول المحقق فاعلم اشارة اليه في هذا الجواب على تقدير التسليم وهذا احتياط  
لتصحيح كلام سيد المحققين وسند المحققين فانتساب هذا الجواب الى الالات والعلام وترك الجواب  
من بين الكلام وانتماله وانتسابه الى نفسه باجوبني تغيير من العبارة وجعل ذلك الجواب في غير  
احتياج الجواب الذي هو بعد التسليم تدليس فوق التدليسات تلبيس فاني تلبيسات لغو وبأس  
شرواقتنا ومنسيات اعمالنا

